الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــــم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1945 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

قسم العلوم الاقتصاديــة

عنوان المذكرة

دور العمل الضغطي في الحرب الاقتصادية

(دراسة حالة : جمعية حماية المستهلك لولاية سكيكدة)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة :

الســـاهل ريمة

تحت اشراف الاستاذ :

لقوي عبد الحفيظ

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
لقوي عبد الحفيظ	أستاد محاضر	مشرف	جامعة 20 أوت 1945 سكيكدة
حناش حبيبة	استاد محاضر	مناقش	جامعة 20 أوت 1945 سكيكدة
دموش وسيلة	استاد محاضر	مناقش	جامعة 20 أوت 1945 سكيكدة

السنة الجامعية : 2020/ 2021

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هدا العمل و أنار لي طريق العلم و المعرفة

أتقدم بخالص الشكر و العرفان للأستاذ: **لقوي عبد الحفيظ** أجازه الله الذي تكرم بالإشراف على هذه

المذكرة و لم يبخل بجهده وتوجيهاته القيمة، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء

لجنة المناقشة على مشاركتهم في مناقشة هذه المذكرة و إثراء هذا العمل.

الإهـــــداء :

الحمد لله رب العالمين نحمده حق حمده و نستعين به استعانة

العبد الضعيف بالرب القوي الذي رسم لنا طريق الصواب و

أنار لنا بنوره ظلام الجهل وأعاننا على انجاز هدا العمل

المتواضع فله الحمد من بعد و من قبل اهدي ثمرة جهدي إلى

والدي العزيزين أطال الله في عمرهما إلى إخوتي .

إعداد الطالبة : الساهل ريمـة

عنوان الدراسة : دور العمل الضغطي في الحرب الاقتصادية : دراسة حالة المنظمات غير الحكومية

الكلية : كلية العلوم الاقتصادية و التسيير

القسم : اقتصاد دولي

عدد الفصول : 02

عدد الصفحات : 45

السنة الجامعية : 2021/2020

المشرف : لقـوي عبد الحفيظ

الاشكالية المطروحة : ماهو دور العمل الضغطي و الجماعات المسؤولة عنه في الحرب الاقتصادية؟ أخد (المنظمات غير الحكومية) كمثـال

ملخص الدراسة :

حاولنا في هاته الدارسة التطرق الى مفهوم **العمل الضغطي** أو ما يعرف **بجماعات الضغط**، هي عبارة عن أسلوب أو مؤسسات تعمل على **الضغط** على الحكومات والأنظمة من خلال الحملات الإعلامية، أو المشاريع الاقتصادية، أو من خلال تمويل جماعات معينة تتشارك معها بنفس العقيدة، وهي بالتالي لا تملك سلطة على هذه الأنظمة، وهي تندمج بالنظام السياسي والمدني للدولة من خلال الاستثمار بالعديد من المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية في دولة ما.

و قد يستند **العمل الضغطي** و الجماعات السؤولة عليه من حيث تشكلها أو تكونها إلى اتجاه عقائدي أو اقتصادي أو سياسي ، وتستخدم أساليب مختلفة، كما تعتمد بمشروعها على الحملات الإعلامية والدعائية، وتموّل مراكز أبحاث تابعة لها لإجراء استفتاءات معينة تخدم أهدافها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

حيث أن المسؤول الوحيد عن **الحرب الاقتصادية** التي تعد أداة مساعدة للحروب المسلحة، هو العمل الضغطي من أجل ممارسة ضغوط على العدو.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وتطوير السلاح النووي، ساهما في إعادة تحديد مفهوم توازن القوى الدولي وتحديد مفهوم القوة في حد ذاته، فبرز الاقتصاد كأحد أهم محددات القوة وتوازناتها الى الحد الذي عرف فيه التركيز على الجيوبوليتيك الدولي تحولاً نحو الجيواقتصاد .

فالحرب الاقتصادية هي استخدام الأدوات الاقتصادية من طرف دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى أو مجموعة دول، أو تستخدم من طرف فواعل أخرى بصفة قانونية أو غير قانونية مباشرة أو غير مباشرة **لإجبار** الخصم و **الضغط** عليه على تغيير سياساته أو سلوكه .

الكلمات المفتاحية : العمل الضغطي ، الجماعات الضاغطة ، الحرب الاقتصادية

Résumé :

Dans cette étude, nous avons essayé d'aborder le concept de travail de pression, ou ce que l'on appelle les groupes de pression, qui sont des institutions qui travaillent pour faire pression sur les gouvernements et les régimes à travers des campagnes médiatiques, des projets économiques, ou en finançant certains groupes avec lesquels ils partagent les mêmes croyance, et donc ils n'ont aucun pouvoir.

Ces systèmes s'intègrent dans le système politique et civil de l'État en investissant dans de nombreux domaines économiques, culturels et médiatiques d'un pays.

Le travail de pression et les groupes qui en sont responsables dans sa constitution ou sa formation peuvent s'appuyer sur un courant idéologique, économique ou politique, et ils utilisent des méthodes différentes. Ils s'appuient également pour leurs projets sur des campagnes médiatiques et de propagande, et ils financent des recherches centres qui leur sont affiliés pour organiser des référendums spécifiques qui servent leurs objectifs économiques, politiques ou sociaux.

En tant que seul responsable de la guerre économique, qui est un outil d'aide aux guerres armées, pour faire pression sur l'ennemi. Mais avec la fin de la guerre froide et le développement des armes nucléaires, ils

ont contribué à redéfinir le concept d'équilibre international des forces et à définir le concept de puissance en soi. L'économie est apparue comme l'un des déterminants les plus importants de la puissance et de ses équilibres, dans la mesure où l'accent mis sur la géopolitique internationale s'est déplacé vers la géo-économie.

La guerre économique est l'utilisation d'outils économiques par un pays ou un groupe de pays contre un autre pays ou groupe de pays, ou utilisé par d'autres acteurs de manière légale ou illégale, directement ou indirectement, pour contraindre l'adversaire et le pousser à changer sa politique ou comportement.

Mots Clés : LOBBYING , Guerre économique , groupe d’intérêt

فهرس المحتويات

الإهداء	
شكر و عرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
المقدمة العامة	أ – ب
الفصل الاول :الاطار النظري للعمل الضغطي و دوره في الحرب الاقصادية	
تمهيد الفصل	2
المبحث الاول : ماهية العمل الضغطي	
المطلب الاول : تعريف العمل الضغطي	5 – 2
المطلب الثاني : أشكال العمل الضغطي	9 – 6
المطلب الثالث : الجماعات الضاغطة	13 – 10
المطلب الرابع : الفاواعل المشابهة لها	16 – 14
المبحث الثاني : ماهية الحرب الاقتصادية	
المطلب الاول : مفهوم الحرب الاقتصادية	18 – 16
المطلب الثاني : الفاعلين في الحرب الاقتصادية	29 – 19
المطلب الثالث : الاسلحة المستخدمة في الحرب الاقتصادية	32 – 29
المطلب الرابع : العلاقة بين العمل الضغطي و الحرب	33
الفصل الثاني : الاطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد الفصل	35
المبحث الاول : دور العمل لضغطي للمنظمات غير الحكومية في الحرب الاقتصادية	
المطلب الاول : تعريف المنظمات الدولية و المنظنات غير الحكومية O.I.G و O.N.G	37 – 36
المطلب الثاني : جمعية حماية المستهلك	38

المطلب الثالث : دور جمعية حماية المستهلك	43 – 39
الخاتمة العامة	44
قائمة المراجع	45
قائمة الملاحق	46

مقدمة عـــــامة

مـــــقدمة :

تعتبر الصراعات البشرية في شتي مجالاتها الاجتماعية أو السياسية أو الدينية و حتى الاقتصادية قديمة قدم التاريخ، بل يعتبر العامل الاقتصادي هو المحرك الرئيسي لأغلب هذه النزاعات و الحروب، يمكن لنا القول أن الحرب الاقتصادية ليست وليدة اليوم ، في مجتمع بدائي، يتنافس اثنان من الصيادين لقتل نفس الطريدة، إنهما يشنان " حرب اقتصادية ".

إذ أن الحرب الاقتصادية عوضت الحرب التقليدية ، بحيث لم يعد التسابق نحو التسلح هو العامل الأهم لتحديد قوة دولة ما إيديولوجيا ، إنما القوة الاقتصادية و السباق نحو الأسواق الخارجية و المالية ، فهي لا تقل ضراوة و قسوة على الحروب العسكرية. فالحرب الاقتصادية عملية وإستراتيجية تقررها دولة في إطار تأكيد قوتها على الساحة الدولية. يتم تنفيذها من خلال معلومات حول المجالات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والقانونية والسياسية والمجتمعية.

و من الطبيعي أن يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه الخاصة و الوصول إلى أهدافه و التأثير في المقابل على مصالح منافسيه بالأساليب والأدوات الفعَّالة و بالوقت المناسب ، و في سبيل ذلك تظهر الحاجة للسعي والتأثير على الجهة التي تملك القرار. و لتحقيق هذه المصلحة أو تلك يميل البشر بطبيعتهم إلى التجمع كون الإنسان كائن اجتماعي ، فتظهر هذه التجمعات و التنظيمات خاصة في تلك النظم التي حرصت على وضع القوانين والتشريعات بما يضمن لها حق التجمع ، بالنظر لطبيعة النشاط الذي يحركها و يدفعها إلى ممارسة الضَغط على السلطات العامة.

بالرغم من أنها تنظيم اجتماعي تعتبر هذه الجماعات قوة سياسية فاعلة ، تلعب الجماعات الضاغطة في العصر الحالي دورا عمليا مهما في مختلف المجالات ، بحكم تأثيريها على الرأي العام من جهة و في صنع السياسات العامة لدول المتقدمة منها و المتخلفة من جهة أخرى .

1- اشكـــــالية الدراســـة :

و بناءا على ما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

مـــــا هو الدور الذي يلعبه العمل الضغطي في الحرب الاقتصادية ؟ و من هو المسؤول عنه؟

ولقد تفرعت هاته الإشكالية الرئيسية الى إشكاليات فرعية تتمثل في :

- ماهو العمل الضغطي ؟

- من هي الجماعات الضاغطة ؟
- ما هو مفهوم الحرب القتصادية ؟

2- فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية :

دور العمل الضغطي يتمثل في تعديل موازين القوى اذ يعتبر همزة وصل

الفرضيات الفرعية :

- العمل الضغطي اسلوب ضغطي على السلطات للحصول على مصالح شخصية
- الجماعات الضاغطة هي المسؤولة عن ممارسة العمل الضغطي .
- الحرب الاقتصادية حرب جديدة النشأة تتمثل في العولمة .

3-أهمية و أهداف الموضوع :

أهمية الموضوع :

تكمن في ضرورة توضيح الدور الأساسي الذي يلعبه العمل الضغطي في الحرب الاقتصادية ، على مستوى المنظمات غير الحكومية و الاقتراب من مفهوم و أنواع الجماعات الضاغطة بإضافة إلى مفهومها و أنواعها و كذا إظهار الأهمية الأساسية للجماعات الضاغطة باعتبارها المسؤولة عن هذا العمل الضغطي و احتكاك بأفراد المجتمع والتي من خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم وأيديولوجياتهم وأفكارهم و مصالحهم ، كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الجديدة التي لم يسبق التطرق لها، ويتوقع ان تساعد في تطوير المعرفة العلمية بموضوع العمل الضغطي والحرب الاقتصادية وكذلك بموضوع الجماعات الضاغطة.

أهداف الموضوع :

إن ما نحاول الوصول إليه من خلال دراستنا هذه نوجزها فيما يلي : نسعى من خلال الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية الموضوع وتأكيد الفرضيات المطروحة وذلك بغية الوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم العمل الضغطي

- تحديد مفهوم الحرب الاقتصادية.

- معرفة المسؤول عن العمل الضغطي

- إثراء رصيد الجامعة ببحث علمي حديث.

4- المنهج الوصفي:

بالنظر إلى كونه يمثل الطريقة التي يعتمد عليها الباحثون في الحصول على تمعلومات وافية ودقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره، فقد يعتبر أكثر ملائمة لمثل هذه المواضيع التي تتعلق بدراسة العمل الضغطي و الحرب الاقتصادية .

5 - تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هاته الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تناول الإطار النظري للعمل الضغطي والحرب الاقتصادية، حيث قسم لمبحثين المبحث الأول ماهية العمل الضغطي والذي يندرج تحته عدة مطالب، (المطلب الأول) تعريف العمل الضغطي،والمفاهيم ذات الصلة به (المطلب الثاني) أشكال العمل الضغطي (ولمطلب الثالث) الجماعات الضاغطة، اضافة الى الفواعل الشابهة لها في (المطلب الرابع) أما المبحث الثاني فتناول مفهوم الحرب الاقتصادية، وقسم أربعة مطالب، (المطلب الأول) تعريف الحرب الاقتصادية ، (والمطلب الثاني) الفاعلين في الحرب الاقتصادية، (والمطلب الثالث) مقومات الحرب الاقتصادية و الاسلحة المستخدمة فيها اما (المطلب الرابع) عنون العلاقة بين العمل الضغطي و الحرب الاقتصادية أما الفصل الثاني فكان حول الإطار التطبيقي للبحث العلمي ، تضمن لثلاثة مبحث (المطلب الأول) تعريف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، (المطلب الثاني) تناول التعريف بالجمعية التي تم فيها الإطار التطبيقي جمعية حماية المستهلك أما (المطلب الاخير)تمثل في دور هذه الجمعية وأخيرا خاتمة الدراسة.

6- صعوبات الدراسة :

- أغلبية مصادر و مراجع موضوع lobbying بلغات أجنبية و نقصها باللغة العربية
- نقص الشديد في المراجع المتعلقة بالعمل الضغطي .
- شح المعلومات المتعلقة بالحرب الاقتصادية
- عدم وجود دراسات سابقة في نفس موضوع البحث على مستوى الجامعة .
- تضارب في وجهات النظر حول العمل الضغطي ومقوماته خصوصا فيما يتعلق بتحقيق المصالح أو لا

وفي الأخير، أسأل المولى القدير، أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا العمل البحثي، فله الحمد في الأول والآخر.

الفصل الأول :

الإطار النظري للعمل الضغطي ودوره في الحرب الاقتصادية

تمهيـــــــد :

من خلال هذا المدخل جاء الفصل الأول ليعطي نظرة شاملة و مفصلة نوعا ما على مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالعمل الضغطي و أنواعه فمنه ما هو مباشر وآخر غير مباشر إضافة إلى الجماعات المسؤولة عن هذا بشتى أنواعها و الفواعل المشابهة لها .

إضافة الى مفهوم الحرب الاقتصادية في وجه نظر الباحثين والاقتصاديون إضافة الى أهم مقوماتها و نوعية الأسلحة المستخدمة فيها لذلك يجب الاخد بالحسبان دراسة العلاقة الموجودة بين المتغيرين .

المبحث الأول : ماهية العمل الضغطي

ظهرت الكلمة Lobbying في القرن التاسع عشر في مجلس العموم البريطانية حيث تعني القاعة الكبرى التي فيها المجموعات تداول الضغط ومحاولة لقاء البرلمانيين.

كما هو الحال غالبًا في اللغة الإنجليزية ، أدى الاستخدام إلى توسيع الكلمة الضغط على نشاط، وكسب التأييد ، وللأشخاص الموجودين فيه في هذا الرواق والذين يمارسون هذا النشاط ، جماعات الضغط.[1]

و من اجل الإحاطة بهذا الموضوع , سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب , تعريف العمل الضغطي (المطلب الأول) ثم أشكال العمل الضغطي (المطلب الثاني) ثم الجماعات الضاغطة (المطلب الثالث) بالإضافة إلى الفواعل المشابه لها (المطلب الرابع) .

المطلب الأول : تعريف العمل الضغطي

يأتي تحديد مفهوم العمل الضغطي في مقدمة الأمور الأساسية التي يجب البدء بها عند القيام بأي دراسة حيث تعددت التعارف و سيتم ذكر البعض منها :

العمل الضغطي هو التأثير على القرار العام السياسي والاقتصادي بشرح ضرورة وايجابية قانون ما أو خطورته وسلبيته. ولقد أصبح العمل الضغطي يدرس في المدارس الكبرى والجامعات، حيث قامت اللجنة الأوروبية بجعله ضروريا في العملية الديمقراطية. فساهم في فعالية القوانين المصادق عليها بعد أن تأخذ في الحسبان رأي المهنيين دون الضرر برأي الآخرين و تحديدا الحكم السياسي.

ويعتبر البعض أن العمل الضغطي له جانب أخلاقي لضمانه شفافية مسار ومسؤولية الفاعلين الاقتصاديين. ولقد تمت المصادقة على ميثاق شرف في أوروبا قبل 15 سنة يفرض واجبات لممارسين لهذه المهنة. ودخلت أطراف كثيرة في هذا العمل، من وسائل الإعلام، والمجتمع المدني (الجمعيات والنقابات).

فالمؤسسات المتوسطة تمارس ضغطها عن طريق المنظمات المهنية مثلا يعمل اللوبي على جمع مؤسستين متنافستين للوصول إلى موقف موحد يكون مقبولاً لدى السلطات العامة ويترجم بعد ذلك في قوانين، أي الاهتمام أكثر بالعمل المؤسساتي والطريقة التي تتأثّر بها الشركة.

[1] Pierre Bardon et Thierry Libaert **LE LOBBYING ,** edition Dunod, Paris, 2012 ,P11

ويختلف هذا العمل من دولة إلى أخرى، ففي أمريكا تعمل

جماعات الضغط في وضوح حيث تؤثر على القرار السياسي للبيت الأبيض، وذلك بقوة المال والإعلام في كل الميادين. عكس فرنسا التي تتحرّج من تناول هذا الموضوع، رغم أن جماعة

الضغط موجودة فعليًا كاللوبي المدافع عن إسرائيل، واللوبي الأرميني الذي فرض على فرنسا إدانة تركيا لما ارتكبته ضد الأرمن في 1915 .[1]

تعريفه بالنسبة لمتخصصون

بالنسبة لـ **Christian Marcon** و **Nicolas Moinet** ، اللوبي "يتمثل في التأثير على القرار من خلال العرض بطريقة ما افتح مفاتيح تحليل المشكلة ، خصوصياتها وعمومياتها الرافضة ".

بالنسبة لـ **Noël Pons** ، يُعرَّف الضغط على أنه "نشاط تهدف إلى التأثير على المسؤولين من أجل الحصول عليها حل مناسب لمجموعة الضغط ".

بالنسبة لـ **Miia Jaatinen** اللوبي هو "التأثير على القرار صنع القرار السياسي من خلال التواصل المقصود أصحاب المصلحة في العملية السياسية للموضوع المعني ".

بالنسبة لـ **Stéphane Dessalas** ، ببساطة يمكن أن يكون "أداة اتصال هدفها هو التأثير على السلطات ".[2]

حسب الولايات المتحدة الأمريكية :

العمل الضغطي هو ممارسة محاولة إقناع المشرعين باقتراح أو تمرير أو إلحاق الهزيمة بالتشريعات أو تغيير القوانين القائمة ، قد يعمل أحد أعضاء جماعة الضغط في مجموعة أو منظمة أو صناعة ويعرض معلومات عن مقترحات تشريعية لدعم مصالح عملائه [3]

---

[1] van schendelen (Rinus), Machiavelli in Brussels : The art of lobbying the EU, 2002, p. 205

[2] Pierre Bardon et Thierry Libaert , OP , p10

[3] sénat des états-unis d'amérique, Site Internet, Page d'information sur le lobbying http://www.senate.gov/reference/reference_index_subjects/Lobbying_vrd.htm , Consultation, 2 juin

حسب الاتحاد الأوروبي :

في كتابه الأساسي عن العمل الضغطي الأوروبي بعنوان: مكيافيلي في بروكسل: فن الضغط على الاتحاد الأوروبي

يقدم Van Schendelen بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام حول التعريف العمل الضغطي فهو يؤكد أنه "لا ينبغي أبدًا ربط ممارسة العمل الضغطي بالتأثير فهو مجرد جهد غير تقليدي لخلق النتيجة المرجوة وبالتالي لا يوجد ضمان للنجاح. [...] يشير التعريف إلى تدفق أحادي الاتجاه فريد في الإجراءات ، لكن هذا مجرد نموذج أساسي. في الواقع ، هناك بالتأكيد اتصال ثنائي الاتجاه وسرعة التفاعل. [...] يمارس معظم الناس العمل الضغطي فقط كنشاط ثانوي لوظائفهم الرئيسية .[1]

ومما سبق يمكننا تعريــف العمل الضغطي بأنه مصطلح سياسي اقتصادي ازدهر استخدامه حديثاً في المجتمعات الغربية خاصة للتعبير بشكل أو بآخر عن جماعة مصالح أ جماعات ضغط معينة تحاول التأثير على أصحاب السلطة ، لتحقق أهداف الجماعة بإصدار تشريعات وقوانين تؤيد مصالحها أياً كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

فالعمل الضغطي حسب التعاريف السابقة يعتبر عمل هرمي حيث يكون من الأسفل إلى الأعلى بخطوات احترافية ومتقنة، ومن هذه الخطوات: تحديد الهدف المباشر والمصلحة العليا التي تتطلع الجهة لتحقيقها والحصول عليها من الجهة الأخرى المستهدفة؛ تحديد الآليات والأدوات القادرة على تحقيق الهدف المباشر والمصلحة العليا بشكل دقيق وفعَّال؛ اختيار الموارد البشرية المؤمنة إيماناً كاملاً بالمصلحة العليا، والمؤهلة تأهيلاً علمياً وفكرياً وثقافياً وعارفة ببيئة وثقافة الجهة الأخرى المستهدفة لتتمكن من العمل والتواصل بالشكل الصحيح والسليم .

[1] van schendelen (Rinus), Machiavelli in Brussels : The art of lobbying the EU, 2002, p. 205

المطلب الثاني : أشكال العمل الضغطي

أولا : من حيث العمل

• العمل الضغطي المباشرة :

هذا هو الضغط على الشبكة أكثر تقليدية ، فهو يقوم على العلاقات الشخصية التي يحافظ عليها أعضاء جماعات الضغط وصناع القرار ، العلاقات التي يمكنهم تشكيلها حول طاولة العمل أثناء صياغة مشروع القانون ، أو تناول القهوة في اجتماع غير رسمي.

وبالتالي تكوين تحالفات ضرورية لعملهم. يمكن التحالف مع الممثلين من نفس القطاع أو ممثلي المؤسسات. العمل داخل النظام دائمًا أكثر إثارة للاهتمام في الردهة. وبالتالي ، فإنه يطور الخبرة والمعرفة لأصحاب صنع القرار.

يتم تنفيذه بشكل أساسي من قبل الأفراد لممارسة تأثير مباشر على صناع القرار ، وخاصة الشركات التي تستخدم العمل الضغطي أو المستشارين الداخليين المتخصصين ، كما أن النقابات والجمعيات تمارس هذا الأمر أكثر فأكثر اليوم.

• العمل الضغطي غير المباشر :

يهدف إلى التأثير على السلطة التشريعية من خلال وسطاء قد يكونون : حلفاء أو الإعلام أو الرأي العام ، وليس من خلال مناشدة صانعي القرار مباشرة.

العمل الضغطي غير المباشر يمكن أن يتم من طرف جماعات ضاغطة يخفون هويتهم .[1]

ثانيا : حسب مجال النشاط :

تتمثل أشكال العمل الضغطي حسب النشاط الممارس

2.1 العمل الضغطي المحلي :

غالبًا ما يقوم على المحسوبية ، التقاليد والضغط المهيمن على سبيل المثال شركة كبيرة أو مالك عقار كبير، إن محاربة العمل الضغطي على هذا المستوى يعني في الواقع محاربة قوة محلية.

[1] Formation animée par : Leïla HAFEZ , Agathe LE BARS , Manon MOCHÉE , Kadidja TRAORE, Stratégie d'influence et représentations des intérêts : quelles sont les méthodes de travail de lobbyiste

2.2 العمل الضغطي المؤثر :

ربما يكون هذا هو الأكثر غدرا ، وهو فعال للغاية على المدى الطويل حيث يهاجم بصفة أقل على مشاكل ملموسة ولكن أكثر على الأفكار والسلوك : على أساس أيديولوجي ، يهدف إلى توجيه القدرات التحليلية لصناع القرار المستهدفين.

إنه ضغط الطوائف ، ولكن أيضًا مراكز الفكر، محافل الماسونية ، دوائر مختلفة يشارك فيها صناع القرار أنفسهم من قبل ينقلون العقيدة في بيئتهم السياسية ويأخذونها في الاعتبار في سياق قرارات.

2.3 العمل الضغطي التشاركي :

هذا هو الشكل الأكثر شهرة : مثل الشركات أو مجموعات الأعمال ، التي تحافظ على اتصال وثيق بالموظفين السياسات ، بشكل فردي أو في مجموعات العمل ، تحت ستار المساعدة في مهمتهم التشريعية أو صنع القرار.

ففي فرنسا مثلا ، هذا الضغط هو أوامر مؤسسية وشركات معينة مثل ترتيب الأطباء أو الموثقون أو خبراء مسح الأراضي ، لديهم خطط طويلة الأجل تتماشى مع مصالحهم الخاصة ، والتي يقدمونها لسياسيين ، الذين لديهم دائمًا سلطة اتخاذ القرار ، ولكن في القضايا الموجودة حسب الطلب.

في بروكسل كما في ستراسبورغ ، هناك جماعات ضغط استشارية أكثر من الموظفين السياسيون لتقديم المشورة (بين 10 و 15000 من أعضاء جماعات الضغط حسب المصادر) والوضع هو نفسه حتى في البرلمانات الوطنية حيث يتمتعون بحرية الدخول : ليس من النادر حدوث كذا وكذا تنظم الشركة اجتماعات عمل حول الموضوعات قيد المناقشة في حد ذاتها في مبنى مجلس الشيوخ الفرنسي. فقط أقلية صغيرة من جماعات الضغط (أقل من 10٪) لا تدعي أهدافًا اقتصادية ، حتى لو طرحنا الكثير الجمعيات "الوهمية" التي أنشأتها الشركات نفسها لمواجهة الحجج التي يعارضونهم.

2.4 العمل الضغطي كشريك مسير:

هو عمل ضغطي ذو خصوصية و غير معروف ، نجده على وجه الخصوص في فرنسا في قطاع صناعة الأسلحة والطيران. لا نعرف ما إذا كان الوضع نفسه في البلدان الأوروبية الأخرى

، هذه الصناعات لها عملاء حصريون وطنيون أو أوروبيون أو أجانب ، كجزء من مجموعة معقدة من الاتفاقيات الدولية السياسات والقواعد الإدارية المتعلقة بالطبيعة الخاصة لنشاطهم.

يعتبر نشاطهم بمثابة تفويض للمرفق العام وبالتالي الصلاحيات تضمن السلطات العمومية رقابة معينة على إدارتها ، مع وحدات التحكم ومهندسين الدولة. في صناعة الطيران الفرنسية ، وكلاء الدولة موجودون بشكل دائم في الشركة ، يجب أن يكون الإنفاق على الأعمال خاضعة للرقابة من قبل مسؤولي الدولة بعد مفاوضات سنوية.

قد نعتقد أننا نشهد عمل ضغطي معكوس، الشركات الخاصة تعمل تحت سيطرة الدولة ولكن هذا مجرد انطباع خاطئ.

في هذا النظام ، العمل الضغطي لا يستبعد لا الفساد ولا المراوغة ،و يمارس على مستوى عالٍ، لدى القيادات العليا وإدارة الشركة ، و هي ممارسة شائعة على الرغم من جميع اللوائح والقرارات التي من المفترض أن تحظرها.

لا يزال هناك عمل ضغطي على الشركات في صناعة الأسلحة. نحن نحصي في بروكسل على الأقل 3 مجموعات ضغط صناعية عسكرية مهمة: " New Defence Agenda «"(NDA) ، التي تم تمويلها في الأصل من قبل شركة Lockheed Martin و BAE Systems ، المنظمة الأوروبية لصانعي معدات الطيران (AECMA) والمجموعة الأوروبية لصناعات الطائرات الدفاع (EDIG)

2.5 العمل الضغطي الجمعوي :

بعض المنظمات غير الحكومية الدولية لديها الوسائل للحفاظ على جماعات الضغط بشكل دائم أو بشكل جزئي للتدخل في بروكسل أو ستراسبورغ ، بمناسبة بعض الملفات.

تعتبرعمومًا جمعيات دولية في هذا المجال مثل : اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الصندوق العالمي للطبيعة أو حتى منظمة السلام الأخضر ، لكن الاتحاد الأوروبي يصنف أيضًا في هذه الفئة الجمعوية على عكس مجموعات الضغط الصناعية للوكالات الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)[1] ، (UNICEF) ،أخيرًا وليس آخرًا المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

هم كذلك معترف بهم في اللوبيات النقابية للمؤسسات ، وغالبًا ما تكون الانبثاق المباشر لعدد من الشركات : في فرنسا على وجه الخصوص ، شجع قانون الرعاية لعام 2003 الشركات على إنشاء

مؤسسات تستفيد من المزايا الضريبية : الأكثر تلويثاً مثل ناقلات النفط لا تتردد في رعاية الأنشطة في البيئة والمحيط [1].

من مصدر "Fondation de France" ، كان من الممكن أن يكون هناك خمسة أضعاف عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في فرنسا في عامي 2004 و 2005 مقارنة بعام 2003 ، والتي من شأنها أن تمثل 175 مؤسسة إنسانية مع ميزانية إجمالية قدرها 116 مليون يورو لعام 2004. سيكون من المثير للاهتمام معرفة ذلك ، ولكن نحن نفتقد هذه البيانات ، وكم من هذه الجمعيات الجديدة تمارس العمل الضغطي في أي توجه .[2]

[1] United Nations Industrial Development Organization

[2] Ainsi de la fondation Shell qui s'est donné comme objectif le développement durable et qui a l'an dernier à son tour sponsorisé la
fondation canadienne de l'arbre à la hauteur de 235 000 $.

[3] Attac Paris 12ème MDA 12ème 181 avenue Daumesnil 75012 Paris http://www.local.attac.org/paris12/

المطلب الثالث : الجماعات الضاغطة

تعتبر الجماعات الضاغطة هي العامل الأساسي في العمل الضغطي لدى قمنا بالتركيز على هذا العنصر في بحثنا العلمي لتداخل المعلومات و التعريفات و المفاهيم بينها و بين العمل الضغطي حيث تطرقنا فيه الى مفهومها بالإضافة إلى أنواعها ووسائلها .

أولا : مفهوم الجماعات الضاغطة :

حظيت دراسة الجماعات الضاغطة اهتمام كبير في العديد من التخصصات التي هي بدورها المسؤولة عن العمل الضغطي ، حيث يعكس ازدهار الجماعات الضاغطة البيئات الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية في البلد الذي تنتشر فيه ، حيث تتيح هذه الأخيرة للناس تركيز مواردهم على غرض مشترك يرونه مهماً فيوظفون شيئاً من طاقتهم وجزءاً من ثروتهم لتعزيزه وعادة ما تنظم هده الرابطة رسميا من أشخاص أو منظمات يتشاركون في نفس الاهتمامات

من الصعب إعطاء تعريف مانع جامع للجماعات الضاغطة و هذا راجع لاختلاف الباحثين و الدارسين فيه و من بين هؤلاء الباحثين :

- عرفها عالم السياسة الفرنسي **(jean MNEAU)** : بأنها مجموعة من الافراد يهدفون الى الضغط على السلطات السياسية من اجل جعل قراراتها مطابقة لمصالحها و أفكارها .
- أما عالم الاجتماع الفرنسي **(Philippe BRAUD)** : عرفها بجماعات المصالح تعتبر جماعات منظمة تحاول التأثير على سياسات السلطات الحاكمة في الاتجاه الذي يتوافق مع مصالحها الخاصة [1]
- عرفها أخر بأنها : عبارة عن تنظيمات قائمة للدفاع عن مصالح معينة التنظيمات ، تمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطات العامة ، هدفها ليس الوصول السلطة وانما للحصول على قرارات تخدم تلك المصالح التنظيمات . [2]
- كما عرفت بأنها : مجموعات تسعى للدفاع عن مصالح أعضائها الخاصة عن طريق التأثير غلى السلطة [3]

[1] محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي ، ميدانه و قضاياه ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، ص116

[2] محمد أبو ضيف باشا خليل ، جماعات الضغط و تأثيرها على القرارات الادارية و الدولية ، ماهيتها و أنواعها عوامل تكوينها مشروعيتها أهميتها ، مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2008 ، ص 13.

[3] الامين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة ، طبعة 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2011 ، ص 270

و مما سبق يمكن القول أن الجماعات الضاغطة هي جماعات أو منظمات تسعى لتحقيق هدف أو أهداف مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة المباشرة و غير المباشرة ، عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة وسميت بهذا الاسم لأنها تمارس الضغط على صناع القرار أو السلطات من أجل تحقيق أهدافها وتتفاوت درجة ونوع الضغط الذي تمارسه بحسب إمكانيات الجماعة ومستوى تنظيمها ، بل ومكانتها الاجتماعية .

ثانيا : أنواع الجماعات الضاغطة :

صنفت جماعات الضغط من قبل الفقه إلى عدة أصناف معتمدة بذلك معايير مختلفة ، وصنفت أيضا من قبل بعض الأساتذة سنتطرق لكل منهما على انفراد :

أ- من حيث درجة التنظيم :

- جماعات المصالح المؤسسية : يشمل هذا النوع التكتلات النيابية داخل المؤسسات التشريعية والمؤسسات الدينية مثل البيروقراطيات والمؤسسة العسكرية وجماعات المصالح المؤسسية هي عبارة عن جماعات تنشط داخل المؤسسات الرسمية الكبيرة أو بدعم منها.

- جماعات المصالح المترابطة والمنظمة : الميزة الأساسية لهذه التنظيمات هي قوة التنظيم فيها وعموما بشكل منظم ومستمر مما يساعد على النجاح في تحقيق مصالحها والدفاع عنها بصورة منتظمة وغالبا ما تقوم بتعيين موظفين محترفين ومتفرعين من أمثلتها : النقابات العمالية، الغرف التجارية، روابط رجال الصناعة وغيرها.

- جماعات المصالح غير المترابطة وغير المنظمة : هذا النوع من الجماعات غير المترابطة ليست جيدة التنظيم ولا تتمتع بالاستمرارية في عملها ، حيث يتم نشاطها بصورة دورية وليس بشكل دائم ، ويجتمع أفرادها على مصلحة مشتركة نابعة من انتمائهم المشترك إلى دين واحد أو إقليم أو مهنة معينة، مثل جماعات القرويين أو جماعات العرقية أو جماعات عمالية.

- جماعات المصالح الاغترابي، الفوضوية الوقتية : تنشأ الجماعات المصلحية الاغترابية والتي تسمى كذلك الوقتية والفوضوية بطريقة غير منتظمة ومفاجئة، وتعتبر تجمعا تلقائيا من الأفراد تتضرر مصالحي المشتركة من قرار تصدره السلطة مما يعكس لديهم

إحباط وخيبة أمل، فتكون ردود فعلهم متشابهة، وينتشر هذا النوع خاصة في الدول التي لا تسمح لهم بتكوين جماعات منظمة أو عندما تفشل الجماعات المنظمة في الدفاع عن هذه المصالح عند النظام السياسي.

ب-من حيث المجال الجغرافي :

- جماعات مصلحة محلية: وهي تهتم بالتعبير عن المصالح المحلية وتعمل ضمن

المجال الجغرافي الضيق الذي تنتمي إليه ، مثل الجماعات القروية.

- جماعات مصلحة وطنية: وهي تدافع عن مصالحها على المستوى الوطني ككل ، مثل النقابات العمالية أو الجمعيات الوطنية.
- جماعات مصلحة دولية : وتسعى لتمثيل مصالحها على المستوى الدولي مثل : الجماعات المدافعة عف البيئة وحقوق الإنسان دوليا، وتأتي في مقدمتهم معظم منظمات المجتمع المدني غير الحكومية. [1]

ثالثا : وسائل جماعات الضغط

للجماعات الضاغطة وسائل عدة ومتعددة ، تستخدمها لتحقيق أهدافها، يمكن تحديد أهم الوسائل التي تستخدمها الجماعات والقوى الضاغطة على الشكل التالي :

1- : الإقناع

الإقناع هو الوسيلة الأساسية التي يحاول أصحاب المصلحة من خلالها كسب الولاء والإتباع وإقناع الحكومات بأهدافها، من خلال الاجتماعات والتجمعات الخاصة والعامة، ومن خلال وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، ويتمتع رجال الأعمال بميزة القدرة على الإقناع ، مستخدمين إمكانياتهم المادية وخبراتهم العلمية وبذل الجهود للوصول إلى الهدف المطلوب، وتستعين هذه الجماعات بأصحاب الخبرة من العناصر الناجحة في توليها المناصب المختلفة كالقضاة والمشرعين النزيهين بعد التقاعد أو الوزراء السابقين أو كبارا لموظفين مستغلة سمعتهم الجيدة للإقناع، وتؤثر هذه المجموعات أيضا على أعضاء الحكومة والبرلمان والسلطة التشريعية من خلال توفير المعلومات والبحوث والدراسات القائمة على الأرقام، حتى وان كانت غير صحيحة، وتستخدم الرحلات والدعوات للقاء والمناقشة والإقناع

[1] بن خودة شهيدة ، الجماعات الضاغطة و السياسات العامة في الجزائر دراسة تقييمية لمظاهر التأثير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة و التنمية ، جامعة د: الطاهر مولاي،2015

2- التهديد

من أهم طرق ممارسة الضغط على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الرسمية، كإرسال الرسائل والبرقيات وإجراء مقابلات مع الأشخاص الذين يحتاجون إلى التأثير عليهم ، ويتخذ التهديد أشكالا عديدة، بما في ذلك تهديدات بحرمان أعضاء البرلمان وعدم دعم العضو الذي يرفض في المستقبل والتهديد يمكن أن يشمل العقوبات وجرائم القتل وكذلك التعنيف أو خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات، كالتحريض على عدم دفع الضرائب أو التهديد باستخدام قوة الإضرابات.

3- التمويل

وهو وسيلة مهمة إذ أن الشركات والجماعات الاقتصادية التي لها الأموال الكبيرة تستخدمها بشكل شرعي تحت عنوان المساعدات ، أو غير شرعي عبر تقديم الرشاوى والعمولات،و الهدايا واستغلال حاجة البعض من الموظفين إلى المال، فضلا عن تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين من الأفراد و الأحزاب.

4- تعبئة الرأي العام

تعتمد الحكومات في بقائها على تأييد الرأي العام ، لذلك تسعى هاته الجماعات لتعبئة الرأي العام و توجيهه بما يخدم مصالحها ، كإصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات ، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة لشرح وجهة نظرها .

5- الضغط على السلطات الحكومية.

نظرا لأهمية السلطات الحكومية في إصدار القرارات سيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن السياسة والتي تخص مختلف شرائح المجتمع فإن جماعات المصلحة تسعى للاتصال المباشر بالمعنيين في الجهاز التنفيذي والإداري بدءا برئاسة الدولة والوزراء إلى المسؤولين الكبار، فقد تعمد إلى وقف تنفيذ قانون ما، فتطلب من رئيس السلطة التنفيذية ذلك عبر الرسائل والبرقيات بعدم التصديق عليه، أو التوجه بحذف بعض مواده أو إضافة أخرى.[1]

[1] عبد المالك صبراني ، مصطفى مرمي ، الجماعات الضاغطة و تأثيرها في التحول السياسي في الجزائر 2019 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية ، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2019

المطلب الرابع : الجماعات الضاغطة و الفواعل المشابهة لها :

من الصَعب التفرقة بين مصطلح الجماعات الضاغطة و الفواعل المشابهة لها إن كان دالك من الجانب المفاهيمي أو العلمي، ولإزالة هذا اللبس سنحاول التفرقة بين هذه المفاهيم المتمثلة في جماعات المصالح و اللوبي و المجتمع المدني ، نقوم بتوضيح المقصود بكل تنظيم على حدى ومقارنته مع مفهوم جماعات الضَغط .

أولا: جماعات المصالح Interest Groups

تعتبر جماعات المصالح من أكثر المفاهيم استعصاء على الفهم والأكثر تداخلا مع جماعات الضَغط، فكثيرا ما يستخدم المصطلحين لدلالة على مفهوم ومعنى واحد، ولكن في الحقيقة جماعات الضَغط ليست نفسها جماعات مصالح، رغم أفن لكل منهما مصالح تدافع عنها وتستخدم كل منهما الضَغط للدفاع عن هذه الأخيرة.

يستخدم البعض مصطلح جماعات المصالح عوض استخدام مصطلح جماعات الضَغط باعتبار أنه لا يوجد جماعة بدون مصلحة، بينما يعتبر الضَغط هو نشاط تمارسه الجماعات لتحقيق هذه المصلحة، لذلك نجد البعض من الباحثين يفضلون استعمال جماعات المصالح بدل استعمال مصطلح جماعات الضغط ،باعتبار أن المصلحة هي الدافع الذي يؤدي بالجماعة الى النشاط والعمل سعيا وراء تحقيقيها، أي أن ممارسة الضغط ليس كهدف بل وسيلة لتحقيق المصلحة.[1]

ويرى فريق آخر من الباحثين خلال ذلك ، مسلمين بأن جماعات المصالح ليست نفسها جماعات ضغط، مبررين ذلك بأن التوسيع المعاصر لوظائف الدولة أدَى الى اتساع المنظمات المهنية، التي تدافع عن مصالح أصحاب المهن الواحدة، سواء كانت مادية ومعنوية وظهرت بدلك جماعات تدافع عن أنفسها باعتبارها منتجة في النشاطات المتعمقة بقطاعاتها الإنتاجية ولا يفكرون باستخدام القوة للتأثير في الأسعار أو سياسة معينة، إذ لا تتحول جماعة المصلحة إلى جهاز ضغط إلا حين يستعمل المسؤولين فيها التأثير في الحكومة و السلطات (صناع القرار) في سبيل تحقيق مطالبها.[2]

---

[1] محمد صالح، "دور جماعات الضَغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، http//:www.ahewar.org/debate/show.wsp?aid1313

[2] الحموي، ماجد ."الجماعات الضاغطة ". الموسوعة العربية. ت التصفح في 27 فيفري 2015 funuc=diclay_term &id=6440&m=1pnencyplopediahttp//www.arab.incy/index.php?module&

تعتبر كل من جماعات الضَغط وجماعات المصالح تنظيمين غير رسميين، يسعى كل منهما إلى تحقيق مصلحة مشتركة تربط بين فئات هذا التنظيم، وتكون هذه المصلحة ذات طبيعة ماديَة أو معنوية تنطوي على قيم ومبادئ معينة، غير أن جماعات المصالح تختلف عن جماعات الضَغط في أنها لا تمارس السياسة بالضرورة، فإذا ما سعت الى الضَغط على السلطات العامة لتوجيهها نحو اتخاذ قرار تخدم مصالحها تحولت إلى جماعة ضغط . [1]

ثانيا : اللوبي

لغة : يرجع أصل مصطلح اللوبي الى اللغة الانجليزية وتعني الرواق أو الردهة كما تعني الحجرة أو مكان الانتظار [2]

إصطلاحا: هناك تعاريف عدة لجماعات الضغط وهي كما يلي : تعرفه الموسوعة البريطانيَة على أنه "العملاء النشطاء الذين لهم مصلحة خاصة ويمارسون الضغط على الموظفين الرسميين، خصوصا المشرعين قصد التأثير عليهم أثناء ممارسة عملهم."

كما يعرف اللوبي أنه و كلمة تطلق على كل جماعة أو أشخاص تربطهم علاقات اجتماعية ذات صفة دائمة أو مؤقتة، بحيث تفرض على أعضائها نمطا معينا في السلوك الاجتماعي، و تربط بين هذه الجماعة أهداف ومصالح مشتركة يدافعون عنها، بالتأثير والضّغط على هيئات السلطة في الدولة، بحيث تكون أهدافها معلنة أو سريَة . [3]

ثالثا : المجتمع المدني : وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم المجتمع المدني لتحديد التفرقة بيه وبين الجماعات الضَاغطة

---

[1] هشام سلمان حمد الخلايلة،" **أثر الإصلاحات السياسية على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 ،** مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ،2012 ، ص171

[2] قاموس المعاني و التصفح ، تم التصفح في 2021/05/25 ، http//:www.almanya.comai/duc/ar_en/lobby

[3] حمزة الامي" .**اللوبي وجماعات الضغط وقرارات الغرف المظلمة**، .ت التصفح في2021/05/26

https://groupe.google.com/from/#!topicfayad61/fSjxXug_EBU

عرفه البنك الدولي : مجموعة المنظمات التطوعية، التي تمتلك المجال بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنويَة لأفرادها ، وذلك في إطار الالتزام بقيم والمعايير المتمثلة في الاحترام والتَراضي والتسامح والقبول والتَعدد والإدارة السَلميَة لخلافات و النَزاعات.[1]

عرفه سعد الدين ابراهيم بأنَه مجموعة المنظَمات التَطوعيَة الحرَة التي تمتلك المجال العَام بين الأسرة والدَولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والرِضا والتَسامح لهذا تمثل تنظيمات المجتمع المدني في الجمعيات، النَقابات، الأندية، التعاونيات وكل ما هو غير حكومي وغير وراثي [2]

[1] نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقيي السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1998 - 2009 ، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2010 ،ص38

[2] غنية أبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، ص 10

المبحث الثاني : ماهية الحرب الاقتصادية

أشاع برنارد إسمبير مصطلح " الحرب الاقتصادية " في عمليه الرائعين الصراع العالمي الثالث (1977) والحرب الاقتصادية العالمية (أوليفر أوربان ، 1991). اصبح هذا التعبير منذ ذلك الحين شائع استخدام من قبل وسائل الإعلام والسياسيين و رؤساء المؤسسات , لتجمع معًا تحت اسم واحد مناسب جميع الظواهر الحالية للمنافسة الاقتصادية.

انهيار الشيوعية وزيادة البطالة في أوروبا ، فتح الحدود مع *GATT* اعتماد فكرة أن " *الحرب الاقتصادية حلت محل الحرب الباردة ، وأنه لم تعد الدبابات والصواريخ هي التي تهم تقلل من الأيديولوجيات ، ولكن السباق نحو الأسواق الخارجية والاقتصادية* " ، لذلك ، يمكن لنا القول أن الحرب الاقتصادية ليست وليدة اليوم ، وحتى أنها كانت موجودًا دائمًا. عندما تكون في مجتمع بدائي ، يتنافس اثنان من الصيادين لقتل نفس الطريدة ، إنهما يشنان "الحرب الاقتصادية".[1]

و من هنا ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب تضمن (المطلب الأول) مفهوم الحرب الاقتصادية أما (المطلب الثاني) فقد ضم الفاعلين في الحرب الاقتصادية أما بالنسبة (للمطلب الثالث) فقد ضم مقومات الحرب الاقتصادية و الأسلحة المستخدمة فيها وأخيرا تضمن (المطلب الرابع) العلاقة بين العمل الضغطي و الحرب الاقتصادية .

[1] Claude Lachaux , Economie Mondiale et Guerre Economique , La «guerre économique » n'est pas la guerre , REVUE DES DEUX MONDES , AVRIL 1995

المطلب الأول : مفهوم الحرب الاقتصادية

تطورت الحروب العالمية من حروب عسكرية فتاكة إلى حروب اقتصادية مؤلمة وقاسية، ومن الحروب الاقتصادية تفرعت حروب أخرى لا تقل في قساوستها عن الحروب النووية، بل، قد تكون أشد فتكاً؛ لأنها تتعلق باقتصاديات دول وأمعاء مواطنين، أو بمحاولات تركيع حكومات لإرغامها على قبول قرار قاس، قد لا تقبله حتى في حال تعرضها لهزيمة عسكرية منكرة .

حيث عرفها الباحث **كريستيان هاربولوت** : الحرب الاقتصادية هي التعبير الرئيسي عن صراعات القوة غير العسكرية و النجاة لبلد أو الشعب فالبحث والحفظ وزيادة القوة هم المحفزات الرئيسية [1]

أما بالنسبة للباحث : **برنارد اسامبرت** : فقد عرفها كتالي : المنافسة الاقتصادية هي الآن عالمية إذ حلت الأسواق المفتوحة و التقنيات التقنيات محل الفتوحات الإقليمية والاستعمارية القديمة. تسمى هذه الأسلحة بالابتكار والإنتاجية ومعدل الادخار والتوافق الاجتماعي والتحصيل العلمي. الدفاعات تسمى بالتعريفات الجمركية وحماية العملة والحواجز التجارية دولية . المقاتلين ، اليابان ، الولايات المتحدة ، أوروبا ، الصين ، روسيا ، ولكن أيضًا العالم الثالث تصادم بلا رحمة .

[1] Claude Lachaux , OP , P 4

المطلب الثاني : الفاعلين في الحرب الاقتصادية

أولا : الدول

تعتبر الدول هي الجهات الفاعلة الأولى في الحرب الاقتصادية لسبب بسيط : لأنهم هم المنظمون الأكثر نفوذاً على الطيف الاقتصادي في الواقع ، حتى لو اعتدنا على تسليط الضوء على تدهورها النسبي في حياة الأمم ، فإنها تظل جهات فاعلة محورية في عالم القرن الحادي والعشرين يمكن للمرء أن يؤكد على القيود المختلفة التي تثقل كاهلهم بدءاً بالمنظمات الدولية الاتحاد الأوروبي هو مثال رمزي في هذا الصدد تبقى الحقيقة أن المفوضية يجب أن تتفاوض مع مصالح الحكومات المختلفة.

ما تغير بالفعل هو أنه يجب على الدول أن تأخذ في الاعتبار العديد من أصحاب المصلحة (المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية والشركات ووسائل الإعلام ...) ومع ذلك ، فإنهم يحتفظون بدور الحكم الذي يؤكده كل من الفاعلين الآخرين فقط من خلال طلب تدخلاتهم بانتظام كانت دولتان على دراية مبكرة بالاضطرابات التي حدثت في ميزان القوى بين الدول والأمم اليابان والولايات المتحدة في الحالة الأولى، لم تكن نهاية الحرب الباردة سوى تأكيد إضافي للاختيار أيدا بالفعل.

في الواقع ، بعد هزيمة عام 1945 ، استثمرت اليابان كل جهودها في بناء قوتها الاقتصادية ، وبالتالي بدأت حقبة ميجي الثانية لعبت الدولة دورًا رئيسيًا في صعود القوة الصناعية والتجارية اليابانية. ، التي أنشأ في عام 1951 JETRO (منظمة التجارة الخارجية اليابانية) كانت مهمة هذه المنظمة هي توفير المعلومات للشركات اليابانية بالإضافة إلى الدعم الدائم لتصدير، أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد سارعوا إلى تنظيم إستراتيجية حقيقية للقوة الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار الاضطرابات الداخلية خلال الثمانينيات.

تعليقات **ريتشارد دافيني** مرة أخرى : " الشركات الأمريكية لم تعد تكافح لبناء إمبراطوريات احتكارية إنهم يكافحون من أجل البقاء إذا كانت السياسة الأمريكية لا تعرف كيف تدعم شركاتها في هذه المعركة ، فإن عمالقة الشركات العالمية سيموتون أو يذهبون للاستقرار في الخارج. سيكون لنتيجة هذا النضال تأثير على التوظيف والقدرة التنافسية واقتصاد الولايات المتحدة "[1] لذلك طبقت الدولة الأمريكية ، تحت رئاسة بيل كلينتون ، نظام دعم لتصدير الشركات الوطنية

[1] Richard D'Aveni , Hypercompétition , Paris vuibert 1995 , p377

(المناصرة سياسة Advocacy Policy). الرغبة في الفوز بالعقود الدولية ، على سبيل المثال دفعت إلى إنشاء مركز المناصرة داخل وزارة التجارة في عام 1993.

توفر هذه الهيئة المعلومات للشركات الأمريكية وتتيح تنسيق الخدمات العامة بهدف الحصول على عقود كبيرة ، هذا النظام هو الذي مكّن Raytheon بشكل خاص من الفوز بصفقة Sivam لتغطية الرادار في منطقة الأمازون على حساب Thomson.

الارتباط بين الاقتصاد والقوة ظهر بشكل واضح للغاية في تقرير اليابان 2000 المنشور في الولايات المتحدة في يوليو 1991 ، لأنه حدد بعدًا جديدًا للقوة من خلال إنتاج المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ، بالإضافة إلى القوة العسكرية و تأثير النقدي والمالي. في مواجهة مثل هذا التحول النموذجي ، أوصى مؤلفو هذا التقرير بإستراتيجية أمنية اقتصادية قادرة على مواجهة أي ميول لغزو التجارة اليابانية. مثل هذا التفكير هو جزء من قراءة لميزان القوى تتجاوز إطار التحليل التنافسي.

وهكذا شكلت التسعينيات نقطة تحول في ما لم يُقال على ميزان القوة الاقتصادية بسبب إضفاء الطابع الرسمي من قبل الرئيس بيل كلينتون على خطاب عام حول الأمن الاقتصادي.

في عام 1992 ، تم إنشاء مجلس اقتصادي وطني ، ملحق بمجلس الأمن القومي. يوسع هذا الجهاز الشراكة التقليدية بين الدولة والمؤسسة ، والتي تتعلق أيضًا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار إدارة الأعمال الصغيرة (التي تهدف إلى تعزيز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة في شكل قروض) والشركات متوسطة الحجم من خلال تسهيل وصولها إلى الأسواق العامة القروض التنموية ، علاوة على ذلك ، تضمن واشنطن بالفعل حماية مؤسساتها الإستراتيجية من خلال نظام تحكم مُفصل للاستثمارات الأجنبية ، وهو القسم 5021 من " قانون التجارة والتنافسية الشامل " الصادر في 1988 ، والمعروف بـ: تعديل Exon–Florio. يمنح هذا الإجراء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، القدرة على تعليق أو حتى منع نهائي ، لأي مشروع استحواذ من قبل مصالح أجنبية من المحتمل أن تعرض الأمن القومي للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر ، خلال نفس العقد ، بدأت عدة دول مثل فرنسا وروسيا التفكير بشأن الأمن الاقتصادي الذي يؤدي إلى تدابير ملموسة من حيث حماية الأصول (تشديد التشريعات ، وتعزيز الرقابة على القطاعات الإستراتيجية ، وتقييد إمكانيات الاستحواذ على شركات معينة في قطاعات صناعية حساسة ، وما إلى ذلك).

كان لهذا الشكل الجديد من تدخل الدولة في الحفاظ على الاقتصاد الوطني تأثير على تعريف القوة كما كان يُنظر إليه خلال الحرب الباردة يتبع سباق التسلح والتفوق العسكري الرغبة في التأثير على مراكز الثقل في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ذلك ، أدى اندماج البلدان الناشئة في منظمة التجارة العالمية إلى تغيير جغرافية التجارة وتكوين علاقات القوة الاقتصادية.

في عام 1999 ، أكد فشل المفاوضات التي بدأت في سياتل في إطار منظمة التجارة العالمية حدود عملية تنسيق التجارة بين القوى الاقتصادية المهيمنة (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا) والدول التي تطالب بمكانة على المستوى العالمي أخيرًا ، تجدر الإشارة إلى أن التوترات حول النفط والغاز والمياه والمواد الخام تضفي بشكل متزايد الشرعية على الإجراءات غير المباشرة للدول في آليات السوق.

أفريقيا في هذا الصدد هي قارة اختبار لأشكال جديدة من التنافس الاقتصادي إن سياسة التنافسية لصين لا تغير فقط خطوط التعاون الفرنسي– إفريقي، بل بدأت أيضًا في تعطيل الدبلوماسيين الاقتصاديين لبعض البلدان الناشئة.

ثانيا المؤسسات :

تعتبر المؤسسات في الخطوط الأمامية على الجبهات المتعددة للحرب الاقتصادية مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص ليس لديهم شك في أن الواقع التنافسي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم يعد له علاقة كبيرة بما كان عليه في الستينيات أو السبعينيات يمكن أن يأتي المتنافسون الآن من أي مكان تضاف العدوانية التجارية للدول الناشئة (وليس فقط دول البريكس الشهيرة: البرازيل وروسيا والهند والصين) إلى عدوانية المنافسين الأوروبيين أو الأمريكيين التقليديين. لا يوجد سوق أو مكان منيع باختصار ، لم يعد بإمكان الشركات "أن تستند إلى الأيديولوجية القديمة للعب النزيه واللياقة إنهم يدركون الحاجة إلى أيديولوجية جديدة للمنافسة المفرطة أكثرهم عدوانية يعرفون جيدًا أنهم لم يعودوا يقاتلون في الأسواق الوطنية ، التي تتسم بالهدوء والعزلة نسبيًا بل وعلى العكس من ذلك، إنهم في خضم معركة حتى الموت، حرب عالمية. " [1]

إن الوعي بواقع الحرب الاقتصادية هو بالضبط ما حدد ظهور الذكاء الاقتصادي ، والذي يشكل بلا شك أفضل إجابة ممكنة السؤال للجيو–اقتصادية وتفاقم المواجهة التنافسية جميع المنظمات

[1] Eric Delbecque et Christian Harbulot , La Guerre Economique , Que sais-je ?, Novembre 2012 , P 85

العامة أو الخاصة، يجب أن تضع تطبيق المنهجيات لما يبدو أداة للقدرة التنافسية والأمن الاقتصادي، أي الأداء العام.

إن الأزمة التي نمر بها هي حجة إضافية لصالح الذكاء الاقتصادي إن الارتباطات المتكررة للأخيرة بـ "البرابرة" للقلة هي للأسف كسل واسع النطاق للعقل ... ولأعظم فائدة اقتصادية لعناوين الصحافة ، قامت "المستوصفات" بتحديث المفهوم القديم للارتزاق من خلال تطبيقه على عالم الأعمال وحرب معينة : تجارية وليست عسكرية لكن عندما تختار أن تأخذ الأمور على محمل الجد ، فإننا ندرك بسرعة أن الذكاء الاقتصادي (المكون من تحالف المخابرات والأمن والنفوذ) يجب عدم الخلط بينه وبين التجسس! "أشعل" الويب لتحديد المعلومات والتحقق منها ، لاستيعاب مئات الصفحات من تقارير الشركة ، لقراءة دراسات مكثفة حول المناطق "المعرضة للخطر" ، أي القيام بالمراقبة لاكتشاف التهديدات واستغلال الفرص ، بالكاد يمكن أن يمر مغامرة 007 ... كتابة الإجراءات وتنفيذها من أجل تنظيم حماية الموظفين المغتربين أو أمن أنظمة المعلومات لا تجمع بين مالكو جيرار دي فيلييه ... أخيرًا ، لا يغير تجريب استراتيجيات التأثير أو الضغط المتخصصين في هذه المهن إلى تلاميذ لروبرت ريدفورد من لعبة التجسس ... بقدر ما لا تبيع الذكاء الاقتصادي، فنحن نفضل إخفاءه عن طريق إخفاء الشذوذ لما هو عليه حقًا الذكاء الاقتصادي ليس شيئًا آخر التنمية التجارية في عالم معقد عصر الكسل والاقتصاد والنضارة مزيج من سوء الإدارة غير المؤكد والمتضارب في كثير من الأحيان.

المنافسة قاسية لجميع القطاعات الصناعية والخدمية ولا تزال تزداد صرامة مع تطور لاعبين جدد (البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين ... إلخ). لا يقتصر الأمر على قدرتها التنافسية في المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة منقطعة النظير، بل إنها تتحرك أيضًا تدريجياً في قطاعات معينة في الواقع ، سنكون في وهم عند التفكير في إنشاء تقسيم دولي دائم للعمل لصالح الدول الغربية في مجال المنتجات ذات القيمة المضافة التكنولوجية أو الفكرية.

لا الطيران ولا استشارات في مجال الأعمال محصنون من المنافسة العالمية القانون الوحيد الصالح الآن هو قانون السرعة. الفائز في الغد هو من يبتكر اليوم ... وبالتالي فإن التحكم في المعلومات الإستراتيجية هو الآن شرط أساسي للنجاح التجاري بالإضافة إلى استمرارية الشركة. هذا ما يبدو أنه بالضبط معنى الذكاء الاقتصادي، ويتألف الأخير من "التحكم وحماية المعلومات الإستراتيجية المفيدة للفاعلين الاقتصاديين" ، وفقًا للتعريف الرسمي لـ SGDN (الأمانة العامة للدفاع الوطني).

لسوء الحظ ، فإن الشركات الفرنسية " تخصص عشر مرات أقل من نظيراتها اليابانية أو البريطانية للذكاء الاقتصادي ، وتتأثر واحدة من كل أربع شركات بالتجسس الاقتصادي. وفقًا للاستعلامات العامة، في عام 2006 ، عانت الشركات الصغيرة والمتوسطة من ثلاثة أرباع من الهجمات ، لاسيما في قطاع السيارات (9.5٪ من الحالات) ، الطيران (7٪) ، وكذلك في التعدين ، والاتصالات والروبوتات ثلاثة أعمال عدائية من أصل ترعاها دول أجنبية ، وأكثرها نشاطًا الولايات المتحدة (16٪ من الهجمات) والصين (15٪). 30٪ من الهجمات تؤدي إلى محاولات للسيطرة على الشركات التي تعاني من صعوبات في التدفق النقدي ".[1]

ما يجب أن تتذكره الشركات قبل كل شيء هو أن الهدف الرئيسي للحرب الاقتصادية هو إتقان المعلومات الإستراتيجية ، أي المعرفة. الثروة الفائقة ، في قلب الابتكار ، تثير المعرفة كل الطمع وفي نظر العديد من اللاعبين تبرر الهجمات المعقدة بشكل خاص. المنافسون للدول ، تمارس العديد من المنظمات الافتراس المعلوماتي ، إما مع سبق الإصرار أو الاستفادة من الفرص المتاحة مثال على ذلك حقيقة أن مسؤولي الجمارك الأمريكيين مخولون لنسخ محركات الأقراص الصلبة الخاصة بالزوار ومصادرة موادهم دون الحاجة إلى تقديم أي مبرر[2]. حتى في المطارات ، فإن سرية المعلومات في خطر ... منذ أبريل 2008 ، اعتبر القضاة الأمريكيون بالفعل أن أجهزة الكمبيوتر المحمولة لم تعد مساحة خاصة مصونة. في الواقع ، أكدت محكمة الاستئناف حق مسؤولي الجمارك الأمريكيين في البحث عن محركات الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بالمسافرين.

يعود نشأة السوابق القضائية إلى عام 2005 أجبر ضباط الجمارك في مطار لوس أنجلوس مواطنًا أمريكيًا من الفلبين على تشغيل جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به ، والذي على ما يبدو ، كان قيد الاستخدام بالفعل. أدى اكتشاف صور الاستغلال الجنسي للأطفال إلى إلقاء القبض على المسافر على الفور. وقدم هذا الأخير شكوى على افتراض أن البحث الذي خضع له لم يكن قائماً على أي شك لم يربح حكم الاستئناف قضيتها بالنسبة إلى القضاة ، يعد الكمبيوتر المحمول مجرد حاوية ، تمامًا مثل الحقائب والحقائب والمحافظ وما إلى ذلك. نتيجة لذلك ، مثلما يمكن لمسؤولي الجمارك الوصول إلى محتويات الحقائب ، كذلك محتويات الأقراص الصلبة.

[1] Jean Marc Huissoud et Frederic Munier , La guerre économique , rapport Anteios 2010 , Paris PUF 2009 , P192 .

[2] CF François Lambel , « Les Douaniers Americains autorisés a copier les disques dur des visiteurs », leMondeInformatique.fr 28/04/2008.

ومع ذلك ، إذا كان هذا القرار يسهل بلا شك تفكيك الشبكات الإجرامية ، فإنه يسمح أيضًا بالوصول إلى المعلومات الإستراتيجية ؛ كل هذا يتوقف على هوية المسافر المستهدف. تحت ستار الشرعية الأخلاقية الكاملة ، يخول الدولة الأمريكية مصادرة البيانات السرية بكل شرعية وبشفافية كاملة. وهكذا يصبح القانون أداة محتملة للحرب الاقتصادية ... يجب على مديري الشركات الأجنبية الذين يمرون عبر الأراضي الأمريكية الآن أن يحذروا من العواقب المحتملة لهذا الاحتمال المقدم لمسؤولي الجمارك ، حيث لا يوجد رد محتمل.

وقد اتخذت الجمعيات الأمريكية للدفاع عن الحريات الفردية موقفًا ضد هذا الإجراء من خلال الطعن في شرعيته شككت مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) وتجمع القانون الآسيوي (ALC) في النسخ التعسفي للمحتوى من الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة. ومع ذلك ، لم يتردد صدى شكاواهم على الرغم من هذه التحديات المختلفة ، لم يعد الاحترام البسيط للخصوصية يشكل عقبة أمام نهب المعلومات ، ولم تعد العمليات هي الطريقة الوحيدة لجمع المعلومات السرية.

ثالثا : المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية :

معظم الهجمات الإعلامية التي تؤثر على شركات اليوم تنشأ من جهات فاعلة في المجتمع المدني عدة أسباب تفسر هذه الظاهرة :

– إدلاء المواطنين بآرائهم فالقضايا الاجتماعية التي تؤثر على النشاط التجاري (الغذاء والرفاهية ، التقدم التقني ومخاطر الصحة العامة ، الصناعة والبيئة ، النقل وسلامة المستخدم ، تقنيات المعلومات والحرية الفردية ...).

– إضفاء الطابع الجماهيري و الديمقراطي على استخدام. المشاركة المتزايدة للسلطة القضائية في مراقبة عمل الشركات اتساع نطاق المناقشات حول المخاطر المرتبطة بالبيئة ، والتنمية المستدامة ، والاستثمار الاجتماعي المسؤول (ISR) ، والمسؤولية الاجتماعية للشركات (RSC)، يزيد من شرعية الأسئلة المجتمعية بالإضافة إلى هذه التحديات الناشئة ، هناك خلافات متكررة حول أخلاقيات الأعمال والشفافية المالية.

هذه الظاهرة الاجتماعية لم تغيب عن الدول والشركات التي أدركت الفائدة من استغلال هذه اللوحات السبر الجديدة أحيانًا يكون للحملات التي يتم إطلاقها من مقتطفات من الرأي العام مدى أكبر بكثير من تقنيات الاتصال العدوانية مثل الإعلان المقارن كان لمشاركة المجتمع المدني في الحياة الاقتصادية تأثير على طبيعة علاقات القوة الاقتصادية.

حماية حقوق المستهلك بدأت في أوائل الستينيات من قبل المحامي الأمريكي ***رالف نادر*** وهي المرحلة الأولى من نزاع المعلومات الذي أثر على عالم الأعمال في هذا الوقت ولدت جمعيات من نوع العام ، والهدف منها إطلاق حملات توعية للرأي العام حول الضرر الذي تسببه الشركات على المستهلكين غير الراضين عن جودة المنتجات المشترية أو الخدمات المقدمة. أصبحت هذه الجمعيات في بعض الأحيان منظمات غير حكومية ، يتزايد عددها. وقد اتسع مجال عملهم ليشمل العديد من المواضيع: حماية البيئة ، واحترام حقوق الإنسان ، واحترام الصحة ، وتحسين الأعمال التجارية، لطالما اعتمدت الأساليب الهجومية لهذه الجماعات على العمل التقليدي (المنشورات ، والالتماسات ، والبيانات الصحفية ، والمظاهرات في الشوارع ، وأعمال الدعم التحريضي). كان لمجتمع المعلومات تأثير قوي على تطور أساليب عمل الفاعلين في المجتمع المدني لقد منحتهم الإنترنت في الوقت الفعلي وسيلة مضاعفة للتعبير تمت إضافة أشكال جديدة من الضغط إلى هذا النفوذ مثل الضغط مع المؤسسات ، وإجراءات الدعوى الجماعية التي تم تطويرها في قارة أمريكا الشمالية أو إنشاء وكالات تصنيف غير مالية تستند إلى قضايا جديدة مثل التنمية المستدامة.

هذا الارتفاع في القوة مدعوم بالعديد من المناقشات الجدلية [1] الناتجة عن تطور اقتصاد السوق، القطاعات الاقتصادية الأكثر تعرضًا هي على اتصال مباشر مع المستهلك نهائي على صناعة الأغذية مثلا ، يتم ممارسة تأثير الجهات الفاعلة التالية : جمعيات المستهلكين ، والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالصحة أو العالم البيئي ، والخبراء (الأطباء وخبراء التغذية، وما إلى ذلك) ، الدولة ، والقادة الذين يتدخلون في هذا الموضوع (على سبيل المثال ***José Bové***) ، ..إلخ

تؤسس المجموعات الاحتجاجية شرعيتها من المجتمع المدني للعمل من خلال استغلال نقاط ضعف السلطات العامة في بعض القضايا المجتمعية، تعد حالة الكائنات المعدلة جينيا (OGM) مثالاً على قوتها في التأثير في فرنسا بقدر ما كانت قادرة على زعزعة استقرار المجموعات الصناعية التي سعت إلى تطوير هذا النوع من النشاط (على الرغم من أن الأخيرة كانت لها علاقة مميزة مع العالم السياسي ووسائل الإعلام)، من خلال طرح التساؤل حول مخاطر الإضرار بالصحة العامة، أجبروا السلطات العامة على تطبيق مبدأ الاحتراز أصبح المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص جهات فاعلة كاملة في الحرب الاقتصادية... سواء كانت تدخلاتهم عفوية أو مثالية أو تم التلاعب بها ، فهم

[1] CF, « La Guerre Cognitive » ouvrage collectif sous la direction de Christian Harbulot et Didier Lucas , édition Lavauzelle , 2004.

يساعدون في تكوين رقعة الشطرنج أين تتنافس الشركات (يفكر المرء بشكل خاص في Greenpeace).

رابعا – عالم المعلومات

لا يشكل فئة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ولكن بالأحرى ديناميكية : كيف تعريفه ؟

وهي مكونة من جميع المداخلين الذين ينشرون الرسائل من خلال وسائل الإعلام التقليدي والويب أكثر من مجرد مجموعة من الممثلين ، إنه قبل كل شيء لوحة صوت حيث تختلط و تعاد تجميع الأفكار والعواطف باستمرار والنبضات المنبعثة من عدد لا حصر له من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين نوع من الفوضى ومعقدة بدون أي موضوع مهيمن وتوجيهي حقيقي ، من ناحية أخرى ، يمارس مجال المعلومات تأثيرًا واضحًا على الأفراد والمنظمات. يمكن أن يكون إيجابيا أو ضارا بشكل خاص مثال على التأثير السلبي : جان ماري ميسييه

خلال مؤتمر صحفي الاثنين 17 ديسمبر 2001 ، بعد الحصول على شركة الأمريكية USA Network ، أعلن جان ماري ميسييه أن الاستثناء الثقافي الفرنسي في ذمة الله.

تسببت هذه الجملة في جدل حقيقي داخل الدوائر الثقافية والسياسية الفرنسية بالفعل ، تناولته وسائل الإعلام بقلق, بالنسبة لأمركة السينما الفرنسية و للثقافة الفرنسية ككل. هذا الحدث كان يهدف إلى الكشف عن اندماج Vivendi ومجموعةUSA Network التي أنجبت عملاقًا جديدًا السينما والتلفزيون في الولايات المتحدة ، تحت الاسم.Vivendi Universal Entertainment

في وقت لاحق ، كانت كلمات جان ماري ميسييه في وسائل الإعلام بمناسبة كل حدث منة التي تؤثر على حياة Vivendi Universal Entertainment يتيح مثال تخيل ما هي المعلومات و كيف يمكن أن تلهم كاستراتيجيات وتكتيكات لالجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في الحرب الاقتصادية ، عندما نفهم أكثر المبادئ هيكلة ، يمكن أن يصبح مجال المعلومات سلاحًا لزعزعة الاستقرار خاصة الأخلاقية ، لكنها غالبًا ما تجازف بإيذاء الجميع بدونها حتى أنه لا تلاعب ولا نية شريرة كان الحراسة ضرورية.

أخيرًا ، يقوم رئيس الجمهورية بنفسه في النقاش حول وجود استثناء ثقافي الفرنسية ، خلال حفل استقبال على شرف المجلس الأعلى للفرانكفونية ، 12 فبراير . بما يلي : في الواقع ، بعض تصريحات رئيس الدولة كانت جزء من الرد على خطاب جان ماري ميسييه : " أنا .. إن تعود

الرغبة في تأكيد هوية المرء بقوة العالم مثل رد فعل البقاء على قيد الحياة ، لأن الجميع يشعر أن انقراض التقاليد واللغات والمعرفة روايات ، الثقافات هي فرص كثيرة ضائعة ، من الأبواب التي تغلق ولن نتمكن بعد الآن من ذلك لفتح. لذلك دعونا نكون يقظين: التوحيد ، في هذا أنه يحتوي على مخفضات وضرورات في نفس الوقت ، يغذي ، عن طريق رد الفعل وسحب الهوية وكذلك التعصب.

لهذا السبب لا يمكن أن يكون كل شيء سلعة ، هذا هو السبب في أنه لا يمكن ترك كل شيء لقانون السوق. [...] ". ". كما أعلن جاك شيراك أن ستحافظ فرنسا على سياستها الخاصة بمساعدة الخلق ، خاصة بالنسبة للسينما ، مستذكرا ذلك يجب تحليل نجاح النظام الفرنسي انظر إلى نجاح الأفلام الفرنسية.

ولهذا السبب هو المهم أن نفهم القصد من "سياسي الصحيح" الذي ينطبق على مجتمعاتنا اليوم. في خلاف ذلك ، أي انزلاق لفظي قد يكون تصرف غير مناسب , تؤدي إلى عواقب لا تحصى و ضرر لا يمكن السيطرة عليه داخل المجال المعلوماتي مما يسبب الضرر كبيرة من حيث الصورة والسمعة. عند حدوث أزمة إعلامية ، يكون من الصعب السيطرة على تطوراته هذا يجعل الأمر أكثر ضرورة للتنفيذ التدابير الوقائية الأساسية ، الرد الرئيسي على الهجمات التي تستهدف صورة أو سمعة الشركة يكمن في اتصال متماسك على أساس منهجي الاستعداد ديناميكي وصلب للحد من تأثير المفاجأة التي يمكن أن تزعزع بشكل خطير استقرار الفاعل الاقتصادي عند حدوث أزمة – من المستحسن العمل فيها المدة وبالتالي ، يجب أن نسعى لتوفيرها معلومات ثابتة ، لذلك من الضروري أن تقوم الشركة باتصالات "باردة" مع الصحفيين الذين يتابعون قطاع نشاطه. التعرف عليهم خلال الأزمة يعد مؤشر على خلل تنظيمي هؤلاء المتخصصون يجب أن يتوفروا على مدار العام بناءً على معلومات محدثة عن الشركة ، لذلك لتكون قادرًا على جعل الأخبار التي تؤثر على هذا الأخير نسبيًا الإنكار بوضعه في سياقه.

من الواضح أن المعلومات المقدمة يجب أن تكون شفافة المنشورات يجب ان يكون صحيحة ... لا جدوى من الكذب وعقوبة سيكون السوق والرأي العام. من المهم أيضًا ألا تظل سلبيًا اعتمد على التدفق الوحيد للوقت لمحو الذاكرة لأزمة الصورة ونتائجها طريق مسدود على العكس من ذلك ، يجب أن يكون لديك موقف هجومية للرد نقطة تلو الأخرى على الهجمات معلوماتية. هذا يجعل من الممكن الحد من الضرر و يقصر الوقت اللازم للعودة إلى الوضع الطبيعي فيما يتعلق بجودة الصورة العام على الرغم من أن الشائعات تبدو خيالية ، فإنها تصبح كذلك بسرعة خطيرة لإهمالهم عاملهم الجدية هي الأمر الأكثر إلحاحًا لأننا لا نفعل ذلك لا يمكن أبدا الحكم مسبقا

كيف ستكون هذه الرسالة فسرها مختلف أصحاب المصلحة خاصة أكثر من الإنترنت، يمكن أن تظهر الشائعات مرة أخرى بعد بضعة أشهر أو سنوات في أ أي سياق آخر الذي سيضع المنظمة في موقف صعب إذا لم يكن هناك استجابة مخصصة جلبت وأن الشائعات ستنتقل بشكل طبيعي ، مع الوقت والاتساع والاتساق.

أخيرًا ، من المهم عدم التقليل من الآثار ثانوية للأزمة وتأثير ذلك على الأعمال التجارية ليس المؤشر الوحيد يجب علينا أيضا البحث عن تأثيره على صورة العلامة التجارية ، للمعرفة إلى أي مدى "تعاطف" العاصمة منه ، وقد تأثرت قوتها في الاستحضار تصدر مجلة فورتشن الأمريكية السنوية ترتيب الشركات الأكثر احتراما ، والتي يختار الشركات التي يعتبرها صاحبة أفضل تمثيل– تيشن ومع ذلك ، فإن هذا يؤثر حتما على تصنيفهم سوق الأوراق المالية لا يمكننا أن نثبت بشكل أفضل أن الصورة و سمعة الآن تشكل رأس المال الاستراتيجي[1] .

[1] Eric Delbecque et Christian Harbulot , OP , P 92

المطلب الثالث : مقومات الحرب الاقتصادية و أهم الأسلحة المستخدمة فيها :

يمكننا إيجاز أهم مقومات الحرب الاقتصادية في النقاط الآتية :

أولا : المقومات :

1. قوة ميزان المدفوعات : داخل الدولة ، وقدرته على عدم التأثر بالصدمات الخارجية ، أو مقاومة تلك الصدمات.

2. قوة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية : وما تتمتع به هذه العملة من تاريخ وقيمة بين العملات الأخرى ، وذلك من خلال أنظمة أسعار الصرف التي تخضع لآليات السوق.

3. قوة الجهاز الإنتاجي : داخل الدولة ، وقدرته على سد الاحتياجات الداخلية ، والقدرة على إيجاد فائض قادر على المنافسة عند التصدير.

4. مرونة الجهاز الإنتاجي في إنتاج السلع المختلفة : فعلى سبيل المثال ، شركة جنرال موتورز للسيارات بالولايات المتحدة ، يمكن أن تتحول لإنتاج الدبابات في ذات الوقت.

5. كبر حجم السوق الداخلي في الدولة : واتساقه وتنوعه ، بحيث يكون السوق الداخلي متوافقاً مع إمكانات الدول الإنتاجية ، ويمكنه استيعاب النشاط الإنتاجي والخدمي ، وكل ما سبق يُعَدُّ من قبل قوة الدولة لدخول الحروب الاقتصادية ، وبمعنى آخر ، يقال ان تلك الدولة عندها الأدوات التي تمكنها من الهجوم الاقتصادي ، وفي ذات الوقت ، لديها آليات الدفاع عن الاقتصاد القومي ، وذلك لأن الاقتصاد القومي يتميز بالقوة والنمو المتواصل.

ثانيا : أبرز الأسلحة المستخدمة في الحرب الاقتصادية :

1. المقاطعة الاقتصادية:

تعد المقاطعة الاقتصادية من أهم أسلحة الحرب الاقتصادية ، وذلك من خلال مقاطعة كاملة لسلع إحدى الدول ، وعدم الاستيراد منها أو التصدير إليها على الإطلاق ، وذلك باستخدام المنتجات المنافسة لمنتجات تلك الدولة ، وعدم إعطائها أي فرصة لترويج سلعها التصديرية وتُعَدُّ مقاطعة السلع الغذائية أكثر تأثيرًا ، لأنها أكثر سرعة في التلف ، تليها بعد ذلك السلع المصنعة.

2. الحصار الاقتصادي والعسكري:

ويمكن للمقاطعة الاقتصادية أن تدخل نطاقًا أوسع من ذلك ، لتشمل الحصار الاقتصادي ، ومنع دخول وخروج السلع للمنطقة الواقعة داخل الحصار الاقتصادي ، وذلك من خلال فرض حصار بحري وجوي وبري ، مثلما حدث مع العراق وليبيا وكوبا.

والحصار الاقتصادي أكثر أسلحة الحرب الاقتصادية فتكًا ، لأنه يترتب عليه نقص في الأدوية والغذاء ومحدودية الاحتكاك بالعالم الخارجي ، ما يترتب عليه نتائج اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى مثل المجاعات والأمراض.

3. اختراق الأسواق والاحتكار والإغراق:

يعد اختراق الأسواق الداخلية من الدول الكبرى القادرة على شن حرب اقتصادية ، من أهم الأسلحة المستخدمة في تلك الحرب ، حيث يتم الاختراق للأسواق ، وعمل الإغراق في بعض السلع والمنتجات ، وذلك لضرب الجهاز الإنتاجي الداخلي للدولة ، وإضعافه ، وعدم قدرته على المنافسة والمقاومة ، وذلك باستغلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح حرية التجارة العالمية ، واختراق الأسواق عن طريق الاحتكار وتملك خطوط الإنتاج والصناعات الحيوية في الدول المراد تدميرها اقتصاديًّا.

وخير دليل على ذلك ، علاقة الولايات المتحدة الأميركية بأوروبا من خلال تجارة الصويا ، حيث تمتلك الولايات المتحدة الاحتكار العالمي لتجارة الصويا ، وتصدر منها كل عام عشرة ملايين طن ، من الكسب لتغذية الحيوانات التي يعتمد غذاء أوروبا من اللحوم بشدة عليها.

والولايات المتحدة شديدة اليقظة لحماية هذا الاحتكار ، حيث نجحت في إغلاق مصنع "Lavera" في فرنسا ومنشأة "Sardaigne" في إيطاليا ، وذلك لمنع المنتجين الصناعيين من استخدام ابتكار جديد لعالم فرنسي يؤدي إلى إنتاج بديل أفضل للكسب الأميركي.

وربما كان الشيء الوحيد الذي تستورده الولايات المتحدة من العالم ، هو العقول البشرية ، حيث تعمل على استقطاب تلك العقول ورعايتها وتوفير كل مقومات النجاح لها ، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيرًا شديدًا عليها.

4. صنع الأزمات الاقتصادية:

تمتلك الدول المتقدمة أجهزة لصنع/افتعال الأزمات الاقتصادية في الدول الأخرى ، سواء الأزمات المالية ، أو الأزمات الخاصة بالبنوك وانهيار البورصات ، وكذلك الأزمات التي تأخذ صبغة الدورة الاقتصادية مثل الركود.

وتمتلك تلك الأجهزة الخاصة بصنع الأزمات الاقتصادية من الأدوات التي تمكنها من تلك الوظيفة ، مثل التقنية الفائقة السرعة ، والتي تمكنها من العبث في مؤشرات البورصات العالمية أو الإقليمية ، وكذلك نشر الإشاعات التي تهدف لأشياء معينة ، إلى غير ذلك من أساليب التكنيك والتكتيك ، ولقد كان لهذه الأجهزة الدور الأكبر في صنع الأزمات المالية العالمية ، والانهيارات الاقتصادية الدولية ، لما تحققه الدول صاحبة تلك الأجهزة من مصالح اقتصادية وسياسية على السواء ، وليس أدل على ذلك من أزمة النمور الآسيوية التي وقعت في عام "1997".

5. تجارة الحرب والفساد:

في كل الحروب ، تظهر عمليات فسادٍ كبيرة ، كصفقات بيع الأسلحة لطرفَي النزاع ، أو استنفاذ موارد الدولة من قبل العصابات ، كما أن الفساد أيضًا لا يستغني عن الحرب ، فعندما تنتهج الدول مبدأ مكافحته ، تقنّع عمليتها بمصطلح "الحرب على الفساد" كمدلول يُعزّز العلاقة الوطيدة بين الحرب والفساد.

يشكل الفساد منظومة كاملة ومتكاملة ، أسهم في الإثراء غير المشروع ، وأحدث في السنوات القليلة الماضية ، حالةً من الاحتقان الاجتماعي ، وما سلِمَ حتى الآن من نار الحرب ، يعبثُ به الفاسدون في مؤسسات الدولة ، وتجار الحرب ، لينحدر الاقتصاد من سيئ إلى أسوأ.

إذ أنه في بداية أي أزمة أو حرب ، يتغير البلد على نحو سريع وغريب ، ليتوافق مع الوضع العام للبلد المحتوي على هذه الظروف الطارئة ، وتبدأ معها صعود ونشوء طبقة جديدة في المجتمع ، طبقة تتكون من محدثي النعمة وأصحاب الأموال مجهولة المصدر ، وغالبا ما يكونوا فقراء وأصحاب أعمال بسيطة ، ليسوا من أصحاب المال والتجارة ، ويبدأ المنطق بطرح سؤال واحد ، من أين لك ذلك.

إن المناطق التي تعاني من اضطرابات أمنية ، كمناطق حرب واشتباكات ، أو حصار أو مناطق حدودية ، يعمل البعض في تجارة السلاح ، فيبدؤوا بترويج أسلحة جديدة ، أو ذخيرة من جميع الأنواع ، ويعرضونها للبيع لطرفي النزاع ، دون تردد ، وهذه الأسلحة التي غالباً ما يكونوا قد حصلوا عليها بطرق غير مشروعة ، كسرقة مخازن أسلحة تابعة للحكومة ، أو شرائها من

منظمات أو شركات تصنيع غير مرخصة ، وليس لديهم مانع من بيع أسلحتهم وذخائرهم لمجموعات متطرفة أو عنصرية ، فما يهمهم أولاً وأخيرا هو المال .

ومنهم من يحتكر المواد الغذائية ويبيعها بأسعار خيالية ، يقومون بجمع المواد الغذائية ، يضغطون على أصحاب المحال التجارية بالقوة والتخويف لرفع أسعار البضائع ، أو إغلاق محلاتهم ، ليستطيعوا اكتساح السوق ، عن طريق الإشاعات الكاذبة والأخبار المزورة ، ما يدفع الناس إلى الإسراع لمنقذهم من هذه الكارثة ، وهكذا ينجح المخطط وتتكاثر الأموال بسهولة. [1]

[1] مركز الروابك للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ،الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول ، تم التصفح يوم 18جوان 2021 https://rawabetcenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84 .

المطلب الرابع : العلاقة بين العمل الضغطي و الحرب الاقتصادية :

فيما سبق كان العمل الضغطي يأتي من الاستعلام الاقتصادي عمل خاص بالمخابرات من أجل الحصول على مصالحها الخاصة إلا أن مع دخول العالم إلى الموجة الثالثة أو ما يعرف بمجتمع المعرفة و عولمة الأسواق أصبح العمل الضغطي يتجاوب أكثر مع المؤسسات و المنضمات غير الحكومية

مما لا شك فيه و استنادا عما سبق من تعاريف فـالعلاقة **مباشرة تماما** حيث أن العمل الضغطي مقارنة بأدوات الحرب الاقتصادية كالمقاطعة الاقتصادية ، يعمل من أجل تجسيد أهدافه حيث لا تستطيع عمل مقاطعة اذا لم يوجد عمل ضغطي و دلك عن طريق الدعاية التي بدورها تعتبر عمل ضغطي .

حيث أن الأدوات التي تم عرضها تعمل على توجيه سلوك البيئة عن طريق على الاستجابة في العمل الضغطي فهو القناة الأساسية من أجل تفعيل مقومات والفاعلين الحرب الاقتصادية حيث أن تشغيل أدوات الحرب الاقتصادية يكون عن طريق عمل ضغطي ، فهي تعد انتاجبة مرغوبة في أعوان المحيطة في البيئة .

وعلاوة على ذلك فان العمل الضغطي يعمل على حماية السلع و الشركـات من الدخول الى أسواق و الاستحواذ على مساحات خاصة بالنشاط الاقتصادي ... نذكر على سبيل المثال قضية " التفاح الأوروبي " الذي منع لدخول الى الجزائر و ذلك لحمـاية المنتوج الوطني الذي أصدر ضجة اعلامية كبيرة مع فلاحين فرنسا و الضغط على حكومتهم .

الفصل الثاني :
الاطار التطبيقي للعمل الضغطي ودوره في الحرب الاقتصادية

الإطار التطبيقي للعمل الضغطي و دوره في الحرب الاقتصادية (دراسة حالة : المنظمات غير الحكومية)

تمهيـــــــــد:

للوقوف على مدى تحقق فرضيات الدراسة والإجابة على السؤال الرئيسي المطروح في إشكالية البحث لم تعتمد هذه الدراسة على التراث النظري فقط، فتدعيما للجانب النظري ولتعزيز الواقعي كان لابد من الدراسة التطبيقية ، فهي تعد المعيار الحقيقي لتقصي الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في الواقع بطريقة عملية وموضوعية وسوف نحاول قدر الإمكان تحقيق هذين الشرطين للحصول على المعطيات الكافية وفي هذا الفصل تم تحديد المجال المكاني والزماني والبشري للدراسة،بالنسبة للأداة المستعملة في جمع البيانات هي المقابلة و الملاحظة مع رئيس الجمعية حيث يتميز هذا الفصل بأنه يتضمن دراسة تطبيقية أين نتوجه من الإطار النظري إلى الإطار الميداني و قد اخترنا المنظمات غير الحكومية قمنا بإجراء الدراسة بالتحديد على مستوى جمعية حماية المستهلك بولاية سكيكدة .

حيث قمنا ب عرض الفصل بمبحث واحد أين قسم إلى ثلاث مطالب

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للعمل الضغطي و دوره في الحرب الاقتصادية (دراسة حالة : المنظمات غير الحكومية)

المبحث الأول : دور العمل الضغطي و الحرب الاقتصادية في المنظمات غير الحكومية

منذ النصف الثاني من الثمانينيات ثمة طفرة تجتاح دول العالم الثالث تتمثل في الحديث عن المؤسسات غير الحكومية أو ما يطلق عليها اختصارًا (ONG) ويصاحب هذه الطفرة تدخلاً اقتصاديًا واجتماعيًا وحتى سياسيا يبرز في المحافل والمؤتمرات الدولية التي تعقدها من أجل مواجهة بعض المشاكل التي تواجه الشعوب باعتبار أن هذه المنظمات ممثلةٌ لحقوق الإنسان وتعتبر رقيبٌ على الحكومات و ضاغطة على الدول حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة زيادة مفاجئة في حجمها بصفة عامة، وذلك بفعل العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية والتكامل الاقتصادي، وتباينت الآراء حول تقديم الوجهة الحقيقة لهذه المنظمات باختلاف وجهات الباحثين والمتخصصين إلا انه توجد كذلك منظمات حكومية على المستوى الدولي المسماة بـ : (OIG) سنتطرق إليها خلال مبحثنا

المطلب الأول : تعريف المنظمات الحكومية و المنظمات غير الحكومية الدولية

أولا : المنضمات الحكومية الدولية (O.I.G) :

عرفت بأنها هيئة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها للقيام بمجموعة من الأعمال ذات الأهمية المشتركة و تنحها الدول الأعضاء اختصاصا ذاتيا مستقلا يتكفل ميثاق الهيئة ببيانه و تحديد أغراضه و مبادئه الرئيسية.[1]

كما تعرف بأنها تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائه و منحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة او المقيدة) للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة ، والعمل على توثيق أواصر التعاون و التقارب فيما بينها ، و القيام بتمثيلها و التعبير عن موفقها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي .[2]

عرفها أيضا الأستاذ : فيتز موريس ، المقرر الخاص لمشروع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة : 1969 المنظمة الدولية بأنها :

[1] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي،دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2006 ، ص63

[2] محمد المجدوب ، محاضرات في المنظمات الدولية الاإقليمية ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ،بيروت ،(د،ت) ، ص 10

" Association d'états Constituée par traite dotée d'une constituée et d'organes communs et possédant une personnalité juridique distincte de celle des états membres. [1]

ثانيا المنظمات غير الحكومية (O.N.G) :

لقد تعددت التعريفات حول المنظمات غير الحكومية وهذا بتعدد المفكرين والباحثين فمن بين هاته التعريفات ما يلي:

يشير مفهوم المنظمات الغير حكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة و القطاع الخاص مستقلة عن الدولة لا تهدف إلى الربح ، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، تسعى للتأثير في السياسة العامة للدولة. [2]

يعرفها الأستاذ محمد بوسلطان بأنها : عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول و تخضع لقانون هذه الدولة لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتزم القيام بها، و قد تشكل لها فروع في مناطق أو دول أخرى.[3]

وعرفها معهد القانون الدولي بأنها: تجمعات الأشخاص و جمعيات تنشأ بحري بموجب مبادرة خاصة و تمارس نشاطا دوليا ذا مصلحة عامة دون نية الربح و هذا خارج كل انشغال ذا طابع وطني [4]

---

[1] Sir Fitzmaurice, C.N.U.doc. A/C/N.4/101 , article 3, Ann.CDI , (1956 –II),p,106.

[2] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007 . ص. 171.

[3] بو سلطان محمد، مبادئ القانون الدولي العام ج 2 ، الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2000 ، ص. 29

[4] شريفي الشريف، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية و حماية حقوق الانسان في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص قانون عام، كلية الحقوق، تلمسان ، 2008 ، ص. 7 .

المطلب الثاني : جمعية حماية المستهلك

إن ظهور جمعيات حماية المستهلك في الجزائر كان تكريسا لمبدأ دستوري، هو مبدأ حرية إنشاء الجمعيات بصفة عامة، و تطبيقا لذلك ظهرت قوانين ونصوص تطبيقية تنظم الجمعيات بصفة عامة ، وعض النصوص أو لنقل المواد الخاصة بجمعيات حماية المستهلك .

غير أنه، على أرض الواقع ، فالمستهلك الجزائري بعيد عن فكرة التكتل في جمعية، ويعود ذلك لأسباب عدة :اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية وغيرها. لذلك فتواجدها قليل جدا ضف إلى ذلك، فإن التواجد الفعلي لجمعيات حماية المستهلك و جعلها قوة ضاربة في مواجهة المهنيين، لا يكون إلا بانضمام عدد كبير من المستهلكين إليها، الأمر الذي يغيب تماما، حيث نلاحظ أن الكثير من الجمعيات الموجودة لا تشمل سوى الأعضاء المؤسسين و ما يزيد عن ذلك بقليل، كجمعية " **جمعية حماية المستهلك لولاية سكيكدة** "

تعريف جمعيات حماية المستهلك:

تعتبر جمعيات حماية المستهلك أحد دعائم الرقابة ، إذ تقدم مساعدة فعالة للأجهزة الرسمية للوصول إلى مواضع الخلل التي تضر بصحة المستهلك و هي تعد نوعا من المنظمات الغير ربحية و تتشارك معها في خصائصها ،أهدافها العامة ، مصادر تمويلها ويمكن تعريفها بأنها "جمعيات مدنية تابعة لحقوق الإنسان و هي لا تهدف إلى تحقيق الربح و إنما تهدف إلى توحيد الجهود و الخبرة لتوفير وسائل الدفاع عن مصالح المستهلكين و تتبع في دفاعها عن المستهلكين عدة طرق من أهمها التوعية و الدعاية المضادة و الامتناع عن الشراء و الامتناع عن الدفع" فجمعية حماية المستهلك تسعى إلى أداء رسالتها الإنسانية التطوعية التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح بل إلى الدفاع عن مصالح المستهلكين و حقوقهم و ذلك باستعمال عدة وسائل و طرق مشروعة كالتوعية و الدعاية المضادة ..الخ وتختلف هذه الوسائل و الطرق حسب مهامها التي يحددها القانون الذي يسري في الدولة التي تنشط بها .

المطلب الثالث: دور جمعية حماية المستهلك :

1- دورها في التحسيس و الإعلام

يجب على جمعيات حماية المستهلك تحسيس المستهلك وتوعيته عن كل المخاطر والممارسات الاقتصادية التي تهدد أمنه وصحته، وتشمل هذه التوعية عدة مجالات منها:

1- توعية المستهلك وتحسيسه بضرورة الامتناع عن تناول المواد الغذائية في الأماكن التي -

تفتقد للنظافة ، أو غير معبئة بشكل قانوني.

2 - منع شراء السلع التي لا تحتوي على وسم 2 أو مكان صنعها.

3 - منع استهلاك المواد التي لا توجد على متنها تاريخ الصنع وكذا تاريخ نهاية الصلاحية.

4 - منع استهلاك المواد التي يعرف على أنها مقلدة، وان العلامة الموضوعة على متنها مزيفة .

وتمارس جمعيات حماية المستهلك هذا الدور المنوط بها، عن طريق وسائل الإعلام التقليدية من تلفزة وإذاعة وجرائد، كما يمكن للجمعيات تنظيم معارض وقوافل وإقامة جناح في سوق ، ونشر وتوزيع المطبوعات والملصقات ...[1]

كما يمكن في هذا الإطار ان تقدم هذه الجمعيات نصائح وإرشادات للمستهلكين، عن طريق استقبالهم في مكاتبها، وتستطيع كذلك مساعدتهم في فهم الوثائق القانونية التي تبين حقوقهم، ومساعدتهم على تجميع الأدلة وإيجاد الحجج القانونية لمواجهة التجار، كذلك يمكنها توجيههم إلى الإدارات المختصة إذا ما كانت هناك مخالفة [2]

2- الدعوة إلى المقاطعة والقيام بالإشهار المضاد

أولا : الدعوة إلى المقاطعة

[1] دليل المستهلك الجزائري ، مطبوع من طرف وزارة التجارة ، 2411 ، ص 20
[2] دليل المستهلك الجزائري، المرجع نفسه، ص 20

يتمثل هذا الأسلوب في ذلك تلك التعليمات والتوجيهات التي تقدمها جمعية حماية المستهلك لكافة المستهلكين ، لأجل حثهم على الامتناع عن اقتناء منتجات أو سلع أو خدمات غير مطابقة للمعايير والمقاييس القانونية أو أنها علامة مقلدة أو بسبب الغلاء الفاحش، نظرا لما قد تشكله هذه المنتجات من خطر على صحة وسلامة المستهلك لما قد تسببه من انتهاك صارخ بالمصالح الأساسية للمستهلك.

وعليه فاستجابة لعدم شفافية الممارسات التي يقوم بها في بعض الأحيان المحترفون تلجأ جمعيات حماية المستهلك إلى إشهار سلاح المقاطعة، الأمر الذي يلحق أضرار بالمؤسسات وذلك برفض استهلاك منتجاتها أو خدماتها إلى غاية توقف هذه الأخيرة عن الأنشطة التي أدت إلى مقاطعتها، فحق الانتقاد معترف به للجمعيات هذا ما جعلها تطلب في بعض الأحيان المقاطعة وتوجيه أصابع الاتهام لمنتج ما، فالمقاطعة تعد سلاح فتاك للتأثير على المهنيين لكي يحترموا الحقوق الشرعية للمستهلكين.

غير أن قيام الجمعية بإصدار تعليمات تأمر فيها مجموعة من المستهلكين بمقاطعة منتوج أو خدمة ، من شانه ترتيب مسؤوليتها إذا أساءت أو أخطأت في استعمال هذا الأسلوب، لذا لا بدّ عليها من الحيطة أثناء أداء هذا الدور ووجوب أن تكون هادفة في هذا الإطار، الأمر الذي يجعل بعض رجال القانون يشترطون للقيام بالمقاطعة :

1- أن يتخذ إجراء المقاطعة كوسيلة أخيرة بعد استنفاذ كل الطرق التي من شأنها حماية المستهلك.

2- أن يكون أمر المقاطعة بسبب مبرر ومؤسس.

ونظرا لما قد يشكله إجراء المقاطعة من نتائج وخيمة سواء على المحترفين في حالة اتخاذ

ذلك بشأنهم، أو على جمعيات حماية المستهلك في حالة فشل هذا الأسلوب وقيام المسؤولية ضدهم ، فكان على المشرع الجزائري ان ينص على شروط ومعايير اللجوء إلى هذا الإجراء ، لتفعيل المقاطعة وتقنينها حتى تقوم بها الجمعيات على أسس وضوابط قانونية لتجنيبها المسؤولية التي قد تترتب عنها .

ثانيا : الإشهار المضاد

وتقوم الجمعيات بالإشهار المضاد ضد سلعة أو خدمة معينة او منتوج موجه للمستهلك للعمل على كشف حقيقتها للمستهلك وتبيان مدى العيوب والأخطار التي تحتويها نظرا لعدم مطابقتها للشروط القانونية أو لعدم جودتها أو أنها سلعة مقلدة، فتعمل الجمعيات تبعا لذلك على دعوة المستهلكين إلى عدم اقتناء أو استعمال كل ما كان محل دعاية مغرضة، ورغم خطورة وشدة هذا الأسلوب الذي يمكن أن تسلكه جمعيات حماية المستهلك للدفاع عن حقوق المستهلك وحماية مصالحه الأساسية .

بعد مـــا قمنا بتعريف جمعية حماية المستهلك و دور الذي تلعبه لكن يبقى التساؤل مطروح حول دور العمل الضغطي لهذه الجمعيات التي تعد منظمات غير حكومية و مدى تأثيرها و دورها في الحرب الاقتصادية لذلك ارتأينا إلى جمع معلومات أكثر عن طريق دراسة تطبيقية

المتمثلة في **المقابلة الشخصية** برئيس الجمعية و طرح بعض الأسئلة المتعلقة بالموضوع قصد الدراسة .

سؤال الاول : هل تعتبر جمعية حماية المستهلك جمعية ضاغطة ؟

الجواب : بقوة القانون ، نعم لها كل الصلاحيات للتدخل في كثـير من الميادين لحمـــاية صحة و حقوق المواطن و على سبيل الذكر المستوى الصنـــاعي او التجاري .

فهي لها صلاحية رقابة جودة المنتوج و مدة صلاحيته و المواد المستعملة التـي تدخل في صناعة بعض المنتجات **كشحم الخنزير** و هي مواد كمسلمين و معتقداتنا أنها محرمة شرعا و في غالب الاحـيان المواطن يجهل تركيبة المنتوج .

هذا إدا كانت تلك المواد مستوردة من الخارج أما في داخل الوطن و منتجاته تتدخل الجمعيـــة و لكن بطريقة " إيـــجـــابية " أي تكون كسند للدولة لا لخلق مشاكل اقتصادية و اجتماعية مثلا :

لو أخدنا على سبيل المثال مؤسسة خاصة أو عمومية " **كملبنة** " فالجمعية تتدخل لمراقبة جودة المنتوج .. المكونات للحليب معاييرها مضبوطة أما لا .. مراقبة التحاليل ... غرف التبريد .. الخ

ولكن لا تضغط لغلق هذه الملبنة لان الافراط في تطبيق القانون يخلق مشاكل كتزويد السوق بانتظام و تسديد الاجور للعمال و ضمان سيرورة الانتاج .

وهذا ما صرح به المسؤول الأول للجمعية و حتى الجمعية في حين أفرطت في الضغوطات قد تتعرض لمشاكل .

سؤال الثاني : هل مصلحة الجمعية تعد مصلحة فردية أم مصلحة تخدم المجتمع و الدولة ؟

الجواب : هذه الجمعية " **غير ربحية ماديا** " و إنما هو عمـل تطوعـي لحمايـة المستهلك و صحة المجتمع ، و هذا ناتج عن النضج الفكري و الحـس المدنـي لأعضاء الجمعية .

سؤال الثالث : هل الجمعية لها الصلاحية لفرض أو تغيير أو تعديـل قوانين ؟

الجواب : الجمعية لم تتطرق على هذا الجانب أبدا حسب رد رئيس الجمعية .

سؤال الرابع : تعد المقاطة للغدائية من أبرز الاسلحة المستخدمة في الحرب الاقتصادية . هل جمعية حماية المستهلك تحث المواطن على مقـاطعة بعض المنتوجات ؟

الجواب : كان الجواب " بنعم " و على سبيل المثال : **الشكلاطة التي تحتـوي على الخمر** إذ تعتبر مواد محرمة .

سؤال الخامس : فيما يخص مراقبة الجودة هل الجمعية تراقب المواد " الخاصة بالتجميل " المستوردة مثلا : مواد التجميل ذات السـعر المنخفض المستوردة من بعض البلد التي يلجأ لاقتناءها فئة من بعض المواطنين نتيجة سعرها المنخفض و لكن تحمل مواد " مسرطنة " ؟

الجواب : بالفـعل دورنا هنا يلعب علـى المحورين :

الأول : التوعية للمواطنين و إعلامـــهم

الثاني : العمل مع مصلحة الجمارك للتشديد الرقابة بعدم السماح بدخول مثل هذه المنتـــجات

الثالث : التنسيق مع مديرية التجارة لتكثيف الرقابــة و مصــادرة هدا النوع من المنتـــوج .

سؤال السادس : هل لكم الصلاحية لمراقبة تطبيق الاسعار المقننة ؟

الجواب : نعم كـمواد المدعمة ، الدولة تضع لها سعر مقنن نذكر على سبيل المثال : " **كيس الحليب** " الدي أصدرت ضجة إعلامية كبيرة مما جعلت تدخل و زير التجارة شخصيا

خـــاتـــمة

الخـــــــــاتمة :

توصلـــنا من خلال دراستنـــا لهذا الموضوع أن الحروب الاقتصادية في القرون الماضية كـانت غير واضحة و ذلك باستخدام القوة العسكرية والاستعمار الذي انتشر في جميع أنحاء العالم إلا أن جاء أسلوب العمل الضغطي حيث يلعب دور جد مهم لا بل أن هذا الأخير هو المسؤول في الفاعلين في الحرب الاقتصادية من أجل الوصول الى أهداف معينة و سامية على مصالح الجماعات الضاغطة و الفواعل المشابهة لها ذلك عن طريق تغيير أو تعديل أو إلغاء سياسات و قوانين بمعنى القدرة على الفعالية و مدى التأثير على صنع قرار السلطات او الدول حيث منها من هم جماعات ضاغطة سياسية و أخرى اقتصادية أو اجتماعية.. إذ أن الخوض في أي نوع من الحروب الاقتصادية يستوفى توفر شروط للمواجهة كـقوة ميزان المدفوعات، قوة العملة الوطنية ، كبر حجم الاسواق .....الخ

و عموما نستطيع القـول ان هذه الدراسة أجابت على مجمل تساؤلاتنا و تحققت جميع فرضياتنا و رغم ذلك لا يمكننا القول أن هده الدراسة قد تحددت كل معالمها بل مازالت تحتاج الى دراسات أخرى فإننا لا ندعي بأن هذه الدراسة قد أحاطت بكل الجوانب بل مازالت هناك جوانب أخرى تحتاج الى دراسات في المستقبل لأن العـــــلم ليس له ثبات أو استقرار.

قائـــمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا باللغة العربية :

1) الكتب :

- **الامين شريط** ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، طبعة 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2011
- دليل المستهلك الجزائري ، مطبوع من طرف وزارة التجارة
- **محمد السويدي** ، علم الاجتماع السياسي ، ميدانه و قضاياه ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية
- **محمد أبو ضيف باشا خليل** ، جماعات الضغط و تأثيرها على القرارات الادارية و الدولية ، ماهيتها و أنواعها عوامل تكوينها مشروعيتها أهميتها ، مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2008

2) الرسائل و المذكرات الجامعية :

- **عبد المالك صبراني** ، مصطفى مرمي ، الجماعات الضاغطة و تأثيرها في التحول السياسي في الجزائر 2019 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية ، جامعة أحمد دراية أدرار ، (3
- **غنية أبرير**، دور المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة
- **نادية بونوة** ، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقيي السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1998 – 2009 ، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة
- **هشام سلمان حمد الخلايلة**،" أثر الإصلاحات السياسية على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 ، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط .

مواقع باللغة العربية :

- حمزة الامي" .**اللوبي وجماعات الضغط وقرارات الغرف المظلمة**، .
https://groupe.google.com/from/#!topicfayad61/fSjxXug_EBU

- قاموس المعاني و التصفح http//:www.almanya.comai/duc/ar_en/lobby
-
- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول 2021 https://rawabetcenter.com

ثانيا : باللغة الاجنبية :

- **Bernard Esambert** , la guerre économique modiale , c Olivier Orban,
- **Eric Delbecque et Christian Harbulot** , La Guerre Economique , Que sais-je ? , novembre 2012
- **Jean Marc Huissoud et Frederic Munier** , La guerre économique , rapport Anteios 2010 , Paris PUF 2009 ,
- **Richard D'Aveni** , Hypercompétition , Paris vuibert
- **Pierre Bardon** et Thierry Libaert **LE LOBBYING ,** edition Dunod, Paris
- **van schendelen (Rinus),** Machiavelli in Brussels : The art of lobbying the EU, 2002
- United Nations Industrial Development Organization
- fondation Shell qui s'est donné comme objectif le développement durable et qui a l'an dernier à son tour sponsorisé

Les formations :

- Formation animée par : Leïla HAFEZ , Agathe LE BARS , Manon MOCHÉE , Kadidja TRAORE, Stratégie d'influence et représentations des intérêts : quelles sont les méthodes de travail de lobbyiste

Magasines :

- **Claude Lachaux** , Economie Mondiale et Guerre Economique , La «guerre économique » n'est pas la guerre , REVUE DES DEUX MONDES , AVRIL 1995

Site internet :

- Attac Paris 12ème MDA 12ème 181 avenue Daumesnil 75012 Paris http://www.local.attac.org/paris12/
- sénat des états-unis d'amérique, Site Internet, Page d'information sur le lobbying http://www.senate.gov/reference/reference_index_subjects/Lobbying_vrd.htm
- CF François Lambel , « Les Douaniers Americains autorisés a copier les disques dur des visiteurs » , leMondeInformatique.fr